الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي

الرياض – المملكة العربية السعودية

دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

في المملكة العربية السعودية

الجزء الأول: نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

في المملكة العربية السعودية

مارس 2008

مسودة

مقدمة الكتاب

الفهرس

	الصفحة
مقدمة	4
الفصل الأول: الأسس والإجراءات	5
1.1 الأسس المكونة لنظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي	6
1.2 إجراءات توكيد الجودة الداخلية	8
1.3 إجراءات توكيد الجودة الخارجية	8
1.4 مراحل الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات حديثة المنشأ	9
1.5 الاستخدام الثابت للمسميات الممنوحة للدرجات العلمية وتصنيفات المؤسسات التعليمية	11
1.6 التحول لنظام توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي	13
1.7 تضليل أو تحريف وضع المؤسسة (التعليمية) أو إجازتها أو الاعتماد (الأكاديمي)	13
الفصل الثاني: معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي	14
2.1 معايير الجودة الخاصة بالمؤسسات التعليمية والبرامج.	14
2.2 الاستعانة بالقرائن أو الشواهد في تقويم مستوى الجودة.	15
2.3 مختصر المعايير ونماذج أدلة ومؤشرات الأداء.	16
2.4 متطلبات استحداث جامعة	24
الملحقات: المفاهيم والمفردات اللغوية المستخدمة في نظام توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية	27

مقدمـــــــــــــة

أُنشئت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية بهدف إعداد معايير و محكات للتقويم والاعتماد الأكاديمي. وهي تستهدف تقويم برامج ومؤسسات التعليم التي تُعنى بالتعليم ما بعد الثانوي. وتلتزم الهيئة بإستراتيجية تشجيع، و دعم، وتقويم عمليات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم فوق الثانوي، لضمان أن جودة التعليم و الإدارة في مؤسسات التعليم العالي مواكبة للمعايير العالية العالمية. هذه المعايير والمستويات العالية من الإنجاز ينبغي إدراكها و الاعتراف بها على نحو واسع محليا و عالميا.

لقد أعدت الهيئة دليلا يتكون من ثلاثة أجزاء لكي يساعد مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي على تقديم واستحداث إجراءات تضمن جودتها الداخلية وتحضيرها للتقويم الخارجي الذي سوف تقوم به الهيئة للتأكد من وصول هذه المؤسسات لأداء عالي المستوى.

يهدف الجزء الأول - هذا الذي بين أيدينا - إلى تقديم نظرة عامة لنظام توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي عبر أمور عدة وهي: وصف المبادئ والأسس التي تشكل التوجه العام للهيئة , تقديم ملخص للمعايير المطبقة من قبل الهيئة لضمان صحة الأحكام الصادرة حول الجودة والاعتماد الأكاديمي , بالإضافة إلى تقديم مخطط تمهيدي يتضمن مراحل المصادقة على المؤسسات التعليمية واعتماد البرامج التي تقدمها. كما يتضمن هذا الدليل شرحا لبعض المصطلحات المستخدمة في نظام ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في السعودية.

ويركز الجزء الثاني من هذا الدليل على إجراءات توكيد الجودة الداخلية حيث يوجه النصح حول كيفية إنشاء مركز للجودة داخل المؤسسة التعليمية , وإجراءات التخطيط والتقويم وكتابة التقارير حول البرامج التعليمية , بالإضافة إلى الدراسة الذاتية وكيفية تطوير الأنشطة داخل المؤسسات التعليمية. ويحتوي ملحق هذا الدليل على بعض النماذج المقترحة لكتابة التقارير حول الأنشطة المذكورة آنفا.

يوفر الجزء الثالث من هذا الدليل تفصيلا دقيقا للمتطلبات والتحضيرات الواجب القيام بها للاستعداد للمراجعات الخارجية. ويشمل ذلك نماذج طلبات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات تعليمية حديثة المنشأ, أو اعتماد أو إعادة اعتماد البرامج التعليمية, أو التقويمات الخارجية للجودة والاعتماد التي تعقد كل خمس سنوات لهذه المؤسسات.

من المهم الربط عند القراءة بين الأجزاء الثلاثة الأنفة الذكر ووثائق أخرى مهمة هي وثيقة " الإطار الوطني للمؤهلات " والتي تحدد أهداف التعلم المتوقعة، والساعات المعتمدة في كل درجة من الدرجات العلمية الأكاديمية والتقنية, ووثيقتي معايير الاعتماد على المستوى المؤسسي و البرامجي، و التي تصف كل واحدة منها أحدى عشر معيارا في الأنشطة المختلفة ، ويلحق بها مقاييس للتقويم الذاتي للأداء في كل معيار من المعايير الإحدى عشر، ووثائق أخرى تكميلية تتعامل مع قضايا خاصة مثل التعليم عند بعد، و التدريب التقني، و المعايير المهنية المتخصصة. جميع هذه الوثائق أُعدت كأدلة مهمة للتحسين المستمر في الجودة.

الفصل الأول

الأســـــــــس والإجـــــــــراءات

مختصر الإجراءات

إن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ومن خلال لائحتها التنظيمية الداخلية تحمل على عاتقها مسؤولية إعداد معايير الاعتماد الأكاديمي في جميع البرامج التعليمية ومؤسسات التعليم ما بعد الثانوي, ويستثنى من ذلك التعليم العسكري. وترتبط مسؤولياتها بهذه المؤسسات ككل والبرامج الفردية التي تُقدَّم من خلالها. ويقدم هذا الدليل تفصيلا شاملا لكيفية قيام الهيئة بالمسؤوليات المنوطة بها.

تعتبر الهيئة جهة ذات سلطة مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى المجلس الأعلى للتعليم. كما يعتبر دورها منفصلا عن ما تقوم به الوزارات ذات الاختصاص والجهات الحكومية الأخرى المعنية بمراقبة هذه المؤسسات إداريا وسن التشريعات الخاصة بها وتحديد متطلباتها.

ترتبط مسؤولية الهيئة تحديدا بقضايا الجودة والتي من ضمنها الموارد المتاحة , و الإجراءات المتبعة , و مستوى الخدمة المقدمة ومستوى التعليم المقدم للطالب. ولقد حددت الهيئة المعايير المطلوبة في أحد عشر مجالا واسعا من الأنشطة. كما قامت بتطوير الإطار الوطني للمؤهلات و الذي يحدد المعايير العامة لمخرجات التعليم في كل مستوى من المؤهلات.

تهدف الهيئة إلى دفع تلك المؤسسات إلى إنشاء أنظمة لتوكيد معايير الجودة الداخلية والتي تضمن مستوى عالٍ من الجودة في الأحد عشر مجالا المستهدفة عبر تلك المعايير. ويجب أن تشتمل الأنظمة الداخلية على إجراءات التخطيط الاستراتيجي المبنى على رسالة المؤسسة و أهدافها المرجوة، و إجراءات التقويم و التقارير الدورية المبنية على البراهين عن جودة الأداء. يضاف إلى ذلك وجوب القيام بدراسات ذاتية شاملة ودورية لتقويم الأداء ووضع خطط التطوير. وتتبع هذه الدراسات تقويم خارجي من جهة مستقلة للتأكد من النتائج التي خلُصت إليها الدراسات الذاتية ولتقويم الأداء في ضوء المعايير العالمية. وتعتمد الهيئة على تقارير التقويم الخارجي المستقل في صنع قراراتها الخاصة بالاعتماد الأكاديمي.

كما تهدف الهيئة إلى دفع المؤسسات القائمة حاليا إلى إنشاء أنظمة ضمان للجودة في أسرع وقت ممكن من خلال مرحلة انتقالية تستمر لعدة سنوات ويتم فيها تقويم مدى الاعتراف و سوف تقيم فيها تلك المؤسسات بشكل مستمر. وبالنسبة للمؤسسات التعليمية قيد الإنشاء فتهدف الهيئة إلى دفعها لتطوير خططها الخاصة بأنظمة ضمان الجودة قبل إمكانية حصولها على ترخيص بالعمل على أن تقوم تلك المؤسسات بتقديم هذه الأنظمة للهيئة فور بدء عملها.

وسوف تقوم الهيئة بتقويم خطط إنشاء المؤسسات التعليمية الحديثة , كما سيتم مراجعة مشاريعها الخاصة بكيفية تخطيطها وتقديمها للبرامج التعليمية والتي لو طبقت بالشكل المناسب فلابد من أن ترقى لمستوى متطلبات الهيئة للجودة و أي متطلبات أخرى مُلزِمَة من قبل الوزارة التي تتبعها المؤسسة التعليمية.

وفي حالة اقتناع الهيئة بأن الخطط المقدمة مُرضية فإنها سوف تقوم بمنح المؤسسة حديثة المنشأ اعتماداً مؤقتا ومقيداً تستطيع من خلاله طرح عدد من البرامج التعليمية في عدة تخصصات ولمراحل محددة وسوف يتم اعتماد البرامج التعليمية المطروحة من قبل هذه المؤسسات بعد تقديمها تفاصيل تلكم البرامج مسبقا للهيئة. كما انه وفي حالة مطابقة خطط المؤسسة للشروط والمواصفات الحكومية فسوف يتم التصريح لها ببدء مزاولة العمل. وفي مرحلة لاحقة سوف تقوم الهيئة بإعادة النظر في خطط المؤسسة ومدى التزامها بتطبيق خططها بالشكل المناسب. حيث أن التزامها بتلك الخطط يخولها الحصول على اعتمادٍ غير مقيد.

وبعد الحصول على الاعتماد الأكاديمي غير المقيد فان الهيئة سوف تقوم بإعادة النظر كل خمس سنوات في كل من اعتماد المؤسسات التعليمية القائمة حديثا والموجودة مسبقا واعتماد البرامج التعليمية المقدمة من قبل هذه المؤسسات.

إن تطبيق الخطوات السابقة سوف يتم بشكل متوالي من خلال مرحلة انتقالية من المتوقع أن تستمر لفترة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات. وخلال هذه الفترة سيتم مراجعة خطط إنشاء المؤسسات التعليمية الحديثة كما ذكر آنفا , وأما بالنسبة للمؤسسات التعليمية القائمة حاليا فسوف يتم مراجعة خططها بعد أن تقوم فعليا بإجراءات توكيد الجودة وبعد قيامها بإجراء الدراسات الذاتية.

لقد بدأ عدد من المؤسسات التعليمية القائمة حاليا بإشراك عدد من الوكالات العالمية المعنية بالاعتماد الأكاديمي في تقويم برامجها التعليمية. إن إعادة النظر هذه لن تكون بديلا عن عمليات التقويم التي سوف تقوم بها الهيئة ولكن نتائجها سوف تؤخذ في الحسبان حين تقوم الهيئة بإعادة النظر في تلك البرامج.

1.1 المبادئ المكونة لنظام توكيد الجودة و الاعتماد الأكاديمي

1. 1. 1 تقع مسؤولية الجودة على عاتق الجهة التعليمية المقدمة للبرامج التعليمية

إن المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية والتي تقوم بتقديم برامج تعليمية هي المسؤولة عن جودة تلك البرامج كما أنها مسؤولة عن جودة جميع منشأتها والأنشطة التي تمارسها. إن كلمة "مؤسسة تعليمية" هو مصطلح يطلق في المملكة العربية السعودية على الجهات التي تقدم شهادات أكاديمية.

إن مبدأ المسؤولية المؤسسية له عدد من المتضمنات المهمة:

أولا: أن المساعدة المقدمة من منظمة خارجية مثل الهيئة من الممكن أن يكون لها دور كبير في مساعدة المؤسسات التعليمية على التخطيط وتقديم الاستراتجيات الخاصة بعملية التطوير, وفي تقويم ونشر تقارير التقدم الذي أحرزته ولكن تلك المساعدة لا تعفي المؤسسات من مسؤولياتها الأساسية في القيام بنفسها بكل ذلك. إن بإمكان الجهة أو المنظمة الخارجية المساعدة ولكنها لا تستطيع تقديم الجودة.

ثانيا: على الرغم من انه بإمكان المؤسسة توكيل جهة أو قسم داخلي للقيام ببعض مسؤولياتها إلا أن ذلك لا يعفي المؤسسة ككل من تلك المسؤولية. إن عمليات التقويم التي تقوم بها الهيئة لجودة تلك المؤسسات تتعامل مع المؤسسة ككل, ومن خلال تقويم البرامج المقدمة في تلك المؤسسات سوف يتم النظر في جميع ما قد يؤثر على الجودة بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن تلك الجزئية داخل المؤسسة.

ثالثا إن قيام مؤسسات في المملكة العربية السعودية بتقديم برامج تم تطويرها خارج المملكة لا يعفي المؤسسة التعليمية الممثلة لها داخل المملكة من مسؤولياتها تجاه جودة البرامج المقدمة. وينطبق هذا على الشهادات الأكاديمية والمهنية التي تمنحها معاهد ومؤسسات تعليمية شريكة في دول أخرى. كما انه يجب على أي مؤسسة ذات صبغة عالمية وترغب في العمل داخل المملكة أن يكون لها وجود نظامي مستقل داخل المملكة كما يجب عليها أن تحقق معايير الجودة المتبعة في المؤسسات الشبيهة بها داخل المملكة بغض النظر عن أي متطلبات للجودة أو الاعتماد الأكاديمي في بلد المنشأ. يضاف إلى ذلك وجوب توفيرها لمنشآت ومصادر تعلم كافية داخل المملكة العربية السعودية لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي.

1. 1. 2 ارتباط الجودة بجميع أنشطة وممارسات المؤسسة التعليمية

إن إجراءات ضمان الجودة في المؤسسة التعليمية لا تقتصر على البرامج التعليمية المقدمة ولكن تتعدى ذلك لتشمل المنشآت والتجهيزات والتوظيف وعلاقة المؤسسة التعليمية بالفئات التي تستهدفها والعمليات الإدارية التي مهمتها الربط بين جميع ما تقدم, مما يعني أن نظاما لضمان الجودة يجب أن يشمل كلا من الأفراد والوحدات التنظيمية والأكاديمية في جميع أقسام المؤسسة الداخلية وليس فقط تلك المرتبطة بشكل مباشر بإيصال البرامج التعليمية.

كما انه يجب مراعاة مدخلات وعمليات ومخرجات هذه الأقسام الداخلية مع التأكيد على أهمية جودة مخرجاتها من خلال الخدمات التي تقدمها. يذكر ان التركيز على الجودة غالبا ما كان يرتبط في الماضي بالمدخلات مثل المؤهلات العلمية ووفرة التجهيزات والمنشآت وكفاية مصادر التعلم. وعلى الرغم من أهمية جودة هذه العناصر إلا أن النصيب

الأكبر من التركيز على الجودة سوف يتحول إلى المخرجات مع إعادة التأكيد أن جودة المدخلات والعمليات تظل مهمة والمحافظة على مستوى معايير الجودة المرتبطة بها تظل قائمة.

3.1.1 التأكيد على الدعم المستمر لإجراءات تطوير الجودة بدلا من التركيز على محاولة الوصول للمعايير المطلوبة

إن الهدف الأساسي من نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي هو التطوير المستمر وسوف يتغلغل هذا التوجه في جميع أنشطة الهيئة. إن هذا النظام مبني على الافتراض الأساسي أن تلك المؤسسات ترغب في العمل داخل المملكة بمستوى جودة عالي ورغبة مستمرة في التطوير مقارنة بالمعايير العالمية إن لم يكن أفضل منها إذا استطاعت ذلك. إن أهم عمل تقوم به الهيئة هو مساعدة تلك المؤسسات على القيام بعملية التطوير هذه.

إن أحد أهم عناصر الاعتماد الأكاديمي هو وجود آليات خاصة بتطوير الجودة مع تفعيل العمل بتلك الآليات. وسوف يتم دفع المؤسسات التعليمية نحو التطوير المستمر لأنشطتها المختلفة لتتعدى الحد الأدنى المطلوب منها.

ومع ذلك يظل هناك واجب قانوني يقع على عاتق الهيئة وهو ضمان تحقيق المعايير الأساسية والضرورية. فان تم تحقيقها يحصل الاعتماد الأكاديمي وفي حالة غياب تلك المعايير لا يكون هناك اعتماد. إن الاعتماد الأكاديمي لا يتم ضمانه إلا في حالة تحقيق المعايير المطلوبة.

4.1.1 ضرورة إقامة علاقات بناءة

إن من الضروري إقامة علاقات مبنية على الثقة والدعم بين أقسام المؤسسات التعليمية بعضها البعض وبين تلك المؤسسات والهيئة والمراجعين العاملين معها , حيث انه لا يوجد مؤسسة أو برنامج تعليمي خالٍ من العيوب. ويوجد دائما مجال لإحراز مزيد من التقدم. إن الرغبة في معرفة مواضع الخلل والأخطاء والعمل على إصلاحها يعتبر نقطة قوة لا نقطة ضعف. كما أنه من واجب كل فرد أو مجموعة داخل المؤسسات التعليمية الاعتراف بشكل صريح بالصعوبات التي تواجههم ومناقشة الخطط المطروحة لتجاوزها دون الخوف من تضرر سمعتهم بذلك. وعلى العكس من ذلك فان محاولة إخفاء المشاكل يعتبر نقطة ضعف حقيقية ويفتح بابا واسعا للنقد والتعييب.

إن معنى كل ذلك أن أسلوب التفاعل داخل المؤسسة التعليمية التي تعمل بشكل مؤثر على تطوير الجودة، وأسلوب التفاعل بين الهيئة والمؤسسة خلال عمليات التقويم من أجل الاعتماد الأكاديمي لابد أن يحمل صفات التعاون والانفتاح والشفافية والإحساس بالمهمة وأهدافها والدعم البناء في التعريف بالمشكلات وحل الصعوبات.

5.1.1 تقييم الجودة لابد أن يكون مبنيا على الدليل ويتم التحقق منه بشكل مستقل

إن الحكم على مستوى الجودة ينبغي ألا يبنى على أحكام شخصية بل على دلائل و براهين مباشرة و ملموسة قدر الإمكان. كما ينبغي التحديد المسبق لمؤشرات الأداء و مقاييس المقارنة المرجعية و مراجعتها بشكل منتظم. مع ضرورة التحقق المستقل من جودة الأداء، و خصوصا في الأنشطة التي لا يتوفر فيها دلائل مباشرة.

6.1.1 التشجيع على التنوع

إن المرونة في الترتيبات التنظيمية للمؤسسات التعليمية يُعد ضرورة لكي تكون قادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمعات التي تخدمها, و بما يساعدها على تحقيق رسائلها و أهدافها، و يعكس الظروف والمصادر المختلفة لكل مؤسسة. إن السماح بالتنوع ضروري لتنمية روح الإبداع والابتكار وللتشجيع على التطور عبر الوقت. إن متطلبات تحقيق معايير الجودة قد تختلف من نوع إلى آخر من المؤسسات، فعلى سبيل المثال فان البحث العلمي قد يكون عنصرا مهما في عمل بعض المؤسسات بينما لا يكون كذلك في مؤسسات أخرى، وكذلك فان الطريقة التي تتفاعل بها بعض المؤسسات التعليمية مع المجتمع لابد أن تختلف في حالة كون هذه المؤسسة جامعة حكومية كبيرة عن حالتها كونها كلية صغيرة في المناطق البعيدة.

ورغم أن هناك فروقا مهمة متوقعة في بعض معايير القياس إلا أن مستوى التعليم المتوقع للدرجات الأكاديمية الممنوحة سيكون ثابتا. إن المحافظة على ثقة المجتمع في نظام التعليم ما بعد الثانوي تقتضي الاعتماد على محكات ثابتة لإنجازات الطلاب بغض النظر عن نوعية المؤسسة التي التحق بها الطالب وعن الطرق التنظيمية التي تتبعها البرامج التعليمية.

7.1.1 ضرورة إشراك أصحابِ العلاقة بشكل أساسي في التخطيط وعمليات التقويم مع الحصول على الملاحظات ووجهات النظر المختلفة بشكل مستمر بالإضافة إلى تحليلها والتفاعل معها.

يقصد بأصحاب العلاقة في المؤسسات التعليمية الطلاب والخريجين والأساتذة والموظفين وأرباب الأعمال وأعضاء المجتمع المستفيدون من المؤسسة التعليمية وأي مجموعة أخرى ذات ارتباط بالمؤسسة التعليمية. إن من الواجب إشراك أصحاب العلاقة بالمؤسسات التعليمية في التخطيط وعمليات التقويم، والأهم من ذلك أن تكون لهم وجهة نظر تؤخذ بعين الاعتبار من اجل أن يتم تفعيل نظام ضمان الجودة.

8.1.1 الالتزام الكامل من قبل المؤسسة التعليمية بتطوير الجودة يتحقق عبر القيادة الفعالة والمشاركة الواسعة.

يتوجب على مؤسسة التعليم العالي رفيعة المستوى أن تكون منظمة تعليمية يشترك أعضاء هيئة التدريس والموظفون فيها في تقييم أدائهم ومستوى الأقسام التي يعملون فيها بشكل عام. كما أن من الواجب بعد القيام بعملية تقويم الأداء تشجيع الجميع على إبداء أرائهم وخططهم التطويرية. ولا يحدث ذلك إلا عبر قيادة وتنسيق فعالين على كافة المستويات في المؤسسة ككل , مع وجوب اقتران القيادة والتنسيق بمشاركة واسعة في التخطيط والتقويم والإشعار وإعداد التقارير، فبينما تكون القيادة الفعالة أمر حيوي في جميع المستويات الرئيسة , فإنها كذلك بذات القدر من الأهمية على مستوى الوحدات الداخلية الأكاديمية والإدارية.

2.1 الإجراءات الداخلية لضمان الجودة

إن من المتوقع أن تشتمل جميع معاهد ومؤسسات التعليم ما بعد الثانوي على أنظمة داخلية شاملة وفعالة لضمان الجودة.

فبالنسبة للمعاهد والمؤسسات حديثة المنشأ فان نظام ضمان الجودة يجب أن يُدمج في خططها التطويرية. إن الخطط الموضوعة لنظام الجودة لابد أن تشتمل على مراقبة وتطوير الجودة, ومدى فاعلية البرامج التعليمية المقدمة, بالإضافة إلى جودة المؤسسة التعليمية ككل, وجودة مختلف الوحدات الإدارية والأكاديمية العاملة بها وفعالية أدائها داخل المؤسسة. فالواجب إذاً إعطاء وصف مفصل للدور الذي تقوم به وحدة أو مركز الجودة, والعمليات التي ينفذها.

أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية القائمة حاليا فان إجراءات ضمان الجودة لابد أن تدمج وبشكل كامل في جميع أقسام المؤسسة، وسيكون هناك شرح مفصل بشكل اكبر حول المتوقع في هذا الجانب في الفصل الثاني من هذا الدليل والذي يركز على الإجراءات الداخلية لضمان الجودة, كما أنه يركز على وثيقة معايير الجودة التي قامت الهيئة بتطويرها. وباختصار فان المتوقع من هذه الإجراءات أن تتضمن كلا من قيادة وتنسيق إجراءات الجودة وتقويمها وتطويرها بناء على رسالة وأهداف المؤسسة التعليمية , و التحضير للتخطيط وإعداد التقارير, وتطبيق تلك الإجراءات من خلال دورة سنوية تشمل كلا من التخطيط والمراقبة والتقويم. كما يجب القيام بدراسات ذاتية شاملة بشكل اكبر ودوري. إن هذه الدراسات لابد أن تؤدي وظيفتها كعملية نقد حيوية وآلية تخطيط للمؤسسة التعليمية نفسها وكقاعدة لعمليات إعادة الفحص المستقلة التي تقوم بها الهيئة.

وبالنسبة للمؤسسات القائمة حاليا والتي لا تملك نظاما للجودة فان الترتيبات الداخلية لضمان الجودة تبدأ عادة مع إنشاء وحدة أو مركز للجودة وتعيين الموظفين الأساسيين لها وتشكيل لجنة جودة يتم اختيار أعضائها من جميع أقسام المؤسسة التعليمية. هذا المركز يمكن أن يبدأ بالتقويم الذاتي الأول، الذي يعتبر نقطة بداية للتخطيط و تقديم عمليات ضمان الجودة.

إن احد المسؤوليات المنوطة بالمؤسسة التعليمية من أجل ضمان جودتها هو قيامها بتقييم نفسها وفقا لمعايير مناسبة مستمدة من معايير ملائمة appropriate خارجية أو معايير مرجعية benchmarks . ومن الممكن أن تتمثل تلك المعايير والنقاط في ما تقدمه الهيئة من معايير مرجعية, أو في معايير التميز في الأداء في المؤسسات التعليمية المماثلة داخل المملكة العربية السعودية وخارجها, أو في أراء محكمين مستقلين ذوي خبرة في التعليم ما بعد الثانوي. كما أن بإمكان المؤسسات التعليمية الاستعانة بأحكام الهيئات العالمية المتخصصة في الاعتماد الأكاديمي بهذا الخصوص. وعلى الرغم من أن الأحكام الصادرة من تلك الهيئات قد ينظر إليها على أنها تقويم صادر من خارج المؤسسة التعليمية, إلا أنها تعتبر من وجهة نظر الهيئة جزءا من الترتيبات التي تقوم بها المؤسسة لضمان الجودة. كما أنه ومن أجل تحقيق غايات نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية سيتم اعتبار هذه الأحكام إجراءً داخليا.

3.1 الإجراءات الخارجية لضمان الجودة

ستقوم الهيئة بإنشاء نظام للإجراءات الخارجية لضمان الجودة ويتضمن ذلك تقييم مدى تحقيق المؤسسات والبرامج التعليمية لمعايير الجودة المطلوبة. ولإنجاز هذا التقويم ستقوم الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالاستعانة بمقيمين مدربين وذوي خبرة. وخلال المراحل الأولية سوف سيتم الاستعانة بمقيمين من دول أخرى تتمتع بأنظمة ضمان جودة متطورة. ومع مرور الوقت واكتساب المزيد من الخبرات سيكون الاعتماد الأكبر على مقومين من داخل المملكة العربية السعودية مع استمرارية المشاركة الخارجية بشكل دائم للمساعدة على تحقيق معايير مشابهة للمعايير المطبقة عالميا.

سيقوم المقيمون بدراسة المعلومات الموثقة, وزيارة المؤسسات , وإعداد التقارير, ورفع التوصيات إلى الهيئة. وسوف نأتي على ذكر ملخص للإجراءات المتبعة لاحقا. كما أن الخطوات التي يجب أخذها بعين الاعتبار والخاصة بالمؤسسات الحديثة المنشأ تم تفصيلها بشكل أكبر في الفصل الثالث من هذا الدليل. كما أن الدليل الثالث يبين وبشكل مفصل إجراءات عمليات التقويم الخارجية والتحضيرات اللازمة لها.

إن تقويم الهيئة للمؤسسات الحديثة سيتم انجازه على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى ستقوم الهيئة بتقويم الخطط الخاصة بتلك المؤسسات حين تتقدم بطلب لإنشاء مؤسسة تعليمية حديثة. وقد صمم هذا النظام للتأكد من تطبيق المخططات بالشكل المطلوب, وفي هذه الحالة ستكون المؤسسة التعليمية وأنظمة ضمان الجودة الخاصة بها قد حققت المعايير المطلوبة وبان البرامج التعليمية المقدمة من خلالها ترقى إلى معايير الاعتماد الأكاديمي. وعند تلك المرحلة سيتم منح المؤسسة التعليمية وبرامجها التعليمية اعتمادا مؤقتاً. كما أنه وفي حالة ملائمة خططها للمعايير المقترحة من قبل الوزارة المعنية فانه سيتم منحها رخصة تسمح لها ببدء مزاولة العمل. وتظهر المرحلة الثانية بعد أن تبدأ المؤسسة التعليمية في مزاولة نشاطها وبعد أن يتم طرح برامجها التعليمية للمرة الأولى. وسوف تقوم الهيئة بتقويم إضافي للتأكد من تطبيق الخطط بالشكل الكامل والمناسب وبأن المعايير قد تم تحقيقها. وعند ذلك يتم منح الاعتماد الأكاديمي الكامل للمؤسسة التعليمية وبرامجها.

بعد أن يتم منح الاعتماد الأكاديمي الكامل للبرامج التعليمية , سيتم إعادة تقويمها مرة أخرى لاعتمادها أكاديميا من جديد وذلك كل خمس سنوات. كما سيتم عقد تقويم خارجي للمؤسسة التعليمية كل خمس سنوات أيضا (يلاحظ انه في الوضع الطبيعي تعقد دورة المراجعة الخارجية كل خمس سنوات, ومع ذلك فان للهيئة الحق طلب إجراء تقويم خلال مدة زمنية أقل من ذلك).

أما بالنسبة للمؤسسات القائمة فسوف تقوم الهيئة بإجراء عمليات تقويم مبدئية لتلك المؤسسات وبرامجها وفقا لبرنامج زمني يتم الاتفاق عليه. وسيتم تطوير هذا البرنامج بالاتفاق مع المؤسسات التعليمية ومن ثم البدء بعمل التقويم حالما يتم نظم الإجراءات الداخلية الضرورية وبعد اكتمال الدراسات الذاتية. إن عمليات التقويم المبدئية - وتحديدا تِلك التي تكون خلال الفترة الانتقالية للنظام الجديد - قد تركز في البداية على مساعدة المؤسسات على التعرف على المواضع التي بحاجة للتطوير وعلى تقديم المشورة حول المسائل التي يجب مراعاتها من أجل التحضير للتقييم الذي يأتي لاحقا. وسوف تكون الموافقة بالاعتماد الأكاديمي إما مؤقتة أو دائمة بحسب المرحلة التي وصلت إليها المؤسسة في تطوير إجراءات ضمان الجودة.

وكما هو الحال في الإجراءات المطبقة في المؤسسات التعليمية الحديثة, فبعدما يتم منح الاعتماد الأكاديمي للبرامج التعليمية وبعد أن يتم منح الموافقة للمؤسسات, ستقوم الهيئة بتطبيق نفس الإجراءات على المؤسسات التعليمية القائمة. حيث سيتم إعادة تقويم الاعتماد الأكاديمي للبرامج التعليمية كل خمس سنوات. كما سيتم عقد عمليات تقويم خارجية للمؤسسة التعليمية كل خمس سنوات أيضا. وبالنسبة للمؤسسات التعليمية الأهلية فان الهيئة قد تقوم بعمليات تقويم مبكرة في حال اقتضت الحاجة إلى عمل ذلك.

إن عمليات تقويم المؤسسات ذات صلة وثيقة بتلك المتعلقة بالبرامج التعليمية، فعمليات تقويم المؤسسات تشتمل على جميع أنشطة المؤسسة ويضاف الى ذلك القاء نظرة شاملة على جودة برامجها و تجهيزاتها و الخدمات الداعمة لهذه البرامج، في حين أن عمليات تقويم البرامج التعليمية تشتمل و بشكل مفصل على برامج معينة وعلى مستويات التدريس و التعلم المحققة .

ولضمان تنسيق قوي بين هذين النوعين من عمليات التقويم و لتجنب أي عمل إضافي أو عبء على المؤسسات بدون داع فسيتم اتخاذ الإجراءات التالية:
أولا: بينما يكون التركيز في عمليات تقويم البرامج التعليمية على برامج معينة ، يمكن الترتيب لإدراج مجموعات من البرامج المرتبطة ببعضها البعض في عمليات تقويم البرامج التعليمية.
ثانيا: سيتم التنسيق بشأن مواعيد عمليات التقويم الخارجية لكل من البرامج التعليمية و المؤسسات، فبالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي تقدم عدد قليل من البرامج، يمكن أن تُدمج عمليات التقويم بحيث تقتصر المؤسسات (الصغيرة) في إعداد المواد اللازمة للتقويم على مرة واحدة فقط بدلا من تكرارها، وبالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تقدم عدد من البرامج المختلفة، يمكن إجراء عمليات التقويم في أوقات متباعدة للتقليل بقدر الإمكان من حجم العمل المطلوب من المؤسسة في وقت محدد (و قد يكون هذا الوقت ضيق إلى حد ما). و في كل الأحوال ستتم مناقشة هذه الأمور مع المؤسسات وقت إعداد الجداول الخاصة بعمليات التقويم، و في مراحل لاحقة لعمليات التقويم سيتم تزويد أعضاء فريق التقويم (أو مجموعة المقومين) بتقارير عمليات التقويم السابقة لكي يكونوا على اطلاع على أي تعليقات أو ملاحظات أو توصيات بشأن تلك التقارير.

1.4 مراحل اعتماد مؤسسات جديدة (حديثة المنشأ)

تنطبق هذه الإجراءات على المؤسسات التعليمية المرتبطة بوزارة التعليم العالي , أما المؤسسات التعليمية المرتبطة بوزارات أو هيئات حكومية أخرى، أو يتحتم عليها الحصول على الموافقة من جهات أخرى، فان عليها الالتزام بمتطلبات تلك الوزارة أو الهيئة. والنقاط التالية هي ملخص لمراحل اعتماد مؤسسات التعليم العالي الخاصة الجديدة . وهناك مزيد من التفاصيل في الفصل 1 من الجزء 3 من هذا الدليل.

1-4-1 مراحل اعتماد مؤسسات التعليم العالي الخاصة الجديدة

- يتقدم صاحب الطلب الخاص بالمؤسسة إلى وزارة التعليم العالي للحصول على ترخيص أولي.

- يقدم صاحب الطلب الخاص بالمؤسسة تفاصيل عن الطلب المقدم إلى وزارة التعليم العالي التي تتولى تقويم الخطط وفقا لتشريعات الوزارة، كما تقوم الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد بتقويم الخطط وفقا لمتطلبات ضمان الجودة الخاص بها. وتشمل هذه الخطط خطة المرحلة الأولى والتي توضح ما سيتم القيام به خلال التحضير قبل قبول أول دفعة من الطلاب، كما ينبغي أن يتضمن الطلب المقدم إلى الهيئة الوطنية تفاصيل البرامج التي سيتم تطبيقها على مدار السنوات الثلاث الأولى. إذا تم قبول الخطط فإن الوزارة ستوافق و عندها سوف تمنح الهيئة اعتمادا مؤقتا للمؤسسة ، ومن ثم يستطيع مقدم الطلب أن يمضي قدما في الإعداد للمرحلة الأولى .

- بعد الانتهاء من الإعداد للمرحلة الأولى ، يتم مراجعتها ثم يصدر معالي الوزير الترخيص النهائي ومن ثم تتمكن المؤسسة من قبول الطلاب وبدء التشغيل.

- يتطلب الأمر تقديم تقارير سنوية للوزارة وللهيئة الوطنية بحيث توضح التقدم المحرز في تنفيذ الخطط، وفي العام الثاني، تجري الهيئة الوطنية تقويم ميداني قبل تأكيد الاعتماد المؤقت.

- وبعد إنهاء أول دفعة من الطلاب لبرامج المؤسسة (عادة في السنة الخامسة)، ستحتاج المؤسسة إلى إتمام الدراسة الذاتية التي سوف تراجعها الهيئة الوطنية وتقوم بالتقويم من أجل منح الاعتماد الكامل لهذه المؤسسة ولبرامجها الأولية.

- بعد منح الاعتماد الكامل، سيكون هناك مزيد من عمليات التقويم حتى يتسنى تجديد اعتماد المؤسسة وبرامجها كل خمس سنوات.

يجب أن يتضمن طلب إنشاء جامعة خاصة جديدة خططا لتلبية المتطلبات الخاصة بالجامعة. وسوف يُطلب من المؤسسة أن تبدأ عملها بصفتها كلية ،فإذا تم اعتماد الخطط سوف تتاح لها الفرصة للتحول إلى جامعة بمجرد استيفاء متطلبات الجامعة.

1-4-2 تصديق واعتماد مؤسسات التعليم العالي القائمة في بلدان أخرى وترغب في العمل في المملكة العربية السعودية.

يجب أن تتبع أي مؤسسة دولية للتعليم العالي و ترغب في العمل في المملكة العربية السعودية نفس الخطوات التي تتبعها كلية خاصة والموضحة أعلاه. إن هذه المؤسسة يجب أن يكون لها كيان قانوني (على سبيل المثال، شركة) في المملكة العربية السعودية (وينبغي أن يتم ذلك كجزء من الإعداد للمرحلة الأولى كما هو مشار أعلاه). وتؤخذ في الاعتبار نظم الدعم والخدمات المقدمة للمؤسسة "الوطنية" في القرارات التي تصدرها الوزارة والهيئة الوطنية، ولكن يجب الوفاء بجميع المتطلبات المفروضة على أي مؤسسة خاصة في المملكة العربية السعودية.

وإذا رغبت مؤسسة دولية في تقديم برنامج من خلال عقود امتياز أو أي عقود واتفاقات شراكة مشابه لها مع إحدى مؤسسات المملكة العربية السعودية، فيجب أن تكون المؤسسة السعودية حاصلة على الترخيص النهائي الذي يشمل نطاق أنشطته هذا البرنامج، ويجب أن يلبي هذا البرنامج متطلبات المملكة العربية السعودية للاعتماد، كما يجب أن يحصل على الاعتماد المؤقت قبل تطبيقه.

1-4-3 اعتماد الجامعات العامة الجديدة

(أ) تأسيس جامعة جديدة من البداية

لا يتطلب الأمر الحصول على ترخيص مبدئي لأن الحكومة قد اتخذت قرارا مُلزما بإنشاء الجامعة. ولكن تخطيط وإنشاء جامعة جديدة ينبغي أن يتبع عملية مماثلة لتأسيس كلية خاصة جديدة.

- ينبغي إعداد خطط للمؤسسة التعليمية والتي تلبي متطلبات وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للتعليم، وهذه الخطط ينبغي فحصها من قبل الوزارة. كما ينبغي أن تقدم الخطط الخاصة بترتيبات ضمان الجودة في المؤسسة والبرامج التي سيتم تطبيقها إلى الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد. وينبغي أن تشمل مجموعتي الخطط الأمور التي سيتم القيام بها من أجل الإعداد للمرحلة الأولى قبل قبول الدفعات الأولى من الطلاب. وإذا كانت الخطط مقبولة، تصدق عليها الوزارة كما تمنح الهيئة الوطنية الاعتماد المؤقت لهذه المؤسسة وبرامجها التي سيتم تطبيقها على مدار السنوات الثلاث الأولى.

- بعد الانتهاء من الإعداد للمرحلة الأولى، تصدق الوزارة على هذه المؤسسة ومن ثم تتمكن المؤسسة التعليمية من قبول الطلاب وبدء التشغيل.

- إذا كانت هناك خطط يجري تنفيذها كما هو مقترح، تجري الهيئة الوطنية زيارة ميدانية في السنة الثانية ثم تؤكد الاعتماد المؤقت.

- بعد تخرج أول دفعة من الطلاب، تجري المؤسسة دراسات ذاتية على أساسها تضع الهيئة الوطنية تقييما من أجل منح الاعتماد الكامل لهذه المؤسسة ولبرامجها الأولية.

- بعد منح الاعتماد الكامل، سيكون هناك مزيد من عمليات التقويم حتى يتسنى تجديد اعتماد المؤسسة وبرامجها كل خمس سنوات.

(ب) تأسيس جامعة جديدة من كليات عامة قائمة أو فروع :

- تُعد اللجنة المسئولة عن التخطيط لإنشاء جامعة جديدة الخطط التي تلبي متطلبات وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للتعليم، وهذه الخطط ينبغي فحصها من قبل الوزارة. وينبغي أن تجري اللجنة تقييما ذاتيا أوليا للبرامج والأنشطة القائمة بالكليات، وتعد الخطط اللازمة لضمان الجودة لهذه المؤسسة الجديدة. ويجب أن تلبي هذه الخطط متطلبات الهيئة الوطنية الخاصة بنظام ضمان الجودة، كما ينبغي التعامل مع أي وجه من أوجه القصور الموجودة في التقييم الذاتي الأولي. وسوف تقيم الهيئة تلك الخطط، فإذا كانت مرضية، يتم منح الاعتماد المؤقت. وينبغي أن يتم ذلك قبل أن تبدأ المؤسسة الجديدة في العمل بصفتها جامعة وفي ظل المسمى الخاص بها.

- إذا كانت هناك خطط يجري تنفيذها كما هو مقترح، تجري الهيئة الوطنية زيارة ميدانية في السنة الثانية وتؤكد الاعتماد المؤقت.

- بعد تخرج أول دفعة من الطلاب، تجري المؤسسة دراسات ذاتية على أساسها تضع الهيئة الوطنية تقييما من أجل منح الاعتماد الكامل لهذه المؤسسة ولبرامجها الأولية.

- بعد منح الاعتماد الكامل، سيكون هناك مزيد من عمليات التقويم حتى يتسنى تجديد اعتماد المؤسسة التعليمية وبرامجها كل خمس سنوات.

4-4-1 اعتماد الكليات والجامعات الخاصة والعامة القائمة

طلب من الجامعات والكليات القائمة حالياً إجراء تقييم ذاتي أولي وإعداد خطة إستراتيجية لتطوير الجودة كخطوة مبدئية لتنفيذ متطلبات النظام الجديد لضمان الجودة، والتعامل مع أي مشكلات تظهر خلال التقييم الذاتي الأولي.

وسوف تتشاور الهيئة الوطنية مع المؤسسات من أجل إعداد جدول زمني لعمليات التقويم الخاصة بالاعتماد الكامل وذلك اعتبارا من بداية العام 2009. وسوف تجرى المراجعات كخطوة أولى نحو الاعتماد المؤسسي ثم بعد ذلك تأتي مراجعات اعتماد البرامج، ولكن بالنسبة لمؤسسة صغيرة يمكن إجراء الاعتماد المؤسسي أو البرامجي بشكل متزامن.

ولن يتم إجراء مراجعات الاعتماد قبل تخرج الدفعة الأولى من الطلاب من البرنامج أو المؤسسة المعنية.

بعد منح الاعتماد الكامل، سيكون هناك مزيد من عمليات التقويم حتى يتسنى تجديد اعتماد المؤسسة وبرامجها كل خمس سنوات.

أما بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص التي حصلت على ترخيص باعتبارها جامعة، فسوف يتم منح الاعتماد الأولي على أساس متطلبات الكلية، ولكن من المتوقع أن تلبي المؤسسات احتياجات الجامعة في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز دورة عمليات التقويم الخمسية.

5.1 الاستخدام الثابت لمسميات الدرجات العلمية وأنواع المؤسسات التعليمية

إن برامج التعليم ما بعد الثانوي متاحة عبر العديد من أنواع المؤسسات التعليمية والتي صمم بعضها لإتاحة عدة أنواع من البرامج التعليمية كالتعليم العالي والتدريب التقني, فيما يركز بعضها الأخر على برامج البحث العلمي وتقديم برامج الدراسات العليا البحثية منها والمهنية, كذلك يركز نوع ثالث على التميز في مجال التدريس والدعم المقدم للطلاب في مستوى المرحلة الجامعية. كما يوجد في العديد من البلدان الأخرى مؤسسات تعليمية مهنية متخصصة في تقديم برامج دراسات عليا ذات جودة متميزة في بعض المجالات العلمية لأولئك الحرفيين ذوو الخبرة في تلك المهن أو في مجالات عامة من تلك التي تتطلب خبرة كإدارة الأعمال.

وهناك احتمالية لإرباك وزعزعة ثقة العامة في حالة الغموض أو عدم الثبات في استخدام مسميات الدرجات العلمية والبرامج التعليمية أو في تصنيفات المؤسسات؛ وبالتالي فان الهيئة سوف تشترط التطابق مع مصطلحات مقننه كشرط من شروط الاعتماد الأكاديمي للبرامج والمؤسسات التعليمية.

وقد تم تحديد المسميات العلمية ومخرجات التعليم المتوقعة من البرامج التعليمية في وثيقة " الإطار الوطني للمؤهلات ". ولهذا يجب أن يتم استخدام نفس المسميات أو مسميات مشابهة في كل من التدريب التقني أو العالي – ومثال ذلك كما هو الحال في برامج الدبلومات فكلمة "تقني" أو "تكنولوجي" لابد أن تستخدم كمسمى للدرجة العلمية الممنوحة للتأكيد على أن طبيعة الدراسة المستهدفة قد تم إيضاحها بشكل مناسب.

إن مستويات البرامج المقدمة عبر المؤسسات التعليمية هي كالتالي:

أ. في التدريب الفني والمهني:

المؤسسات الفنية والمهنية- يشمل التدريب المهني والفني مقررات قصيرة و مقررات دراسية لمدة تصل إلى 3 سنوات بما يعادل المستوى الثالث في الإطار الوطني للمؤهلات. ويعادل إتمام هذه الدراسات التي تستمر لثلاث سنوات إتمام التعليم الثانوي.

الكليات التقنية (للطلبة الذكور)، **والمؤسسات العليا للتقنية** (للطالبات) - عادة ما تصل البرامج لمدة سنتين في فترة ما بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي أو ما يعادلها، ويتم فيها منح درجة دبلوم تقني على المستوى الخامس من مسار التدريب المهني والفني *للإطار الوطني للمؤهلات*. وفي العديد من كليات التقنية والمؤسسات العليا للتقنية، يتم تقديم برنامج إضافي للمتدربين في نظام التدريب المهني والفني على المستوى السادس من الإطار الوطني للمؤهلات ويتم من خلاله منح درجة البكالوريوس في التعليم التقني.

معاهد ومراكز التدريب الخاصة

يتم أيضا تقديم التدريب الفني من خلال مجموعة متنوعة من المقررات القصيرة وغيرها من البرامج التدريبية من قبل معاهد ومراكز التدريب الخاصة على المستوى الرابع من مسار التدريب المهني والفني للإطار الوطني للمؤهلات وهناك برامج على المستوى الثالث من مسار التعليم المهني من الإطار الوطني للمؤهلات والتي لا تعتبر ضمن مرحلة التعليم ما بعد الثانوي، وتلك البرامج والمؤسسات التي تعمل فقط على تلك المستويات لن يتم الموافقة عليها أو اعتمادها من قبل الهيئة. ومع ذلك فإن برامج كل من المستويات الرابع و الخامس و السادس تعتبر ضمن مرحلة ما بعد الثانوي، وسوف يتطلب الأمر اعتماد هذه البرامج وكليات التقنية ومعاهد التدريب الخاصة التي تقدمها. وسوف تتواصل الهيئة بشكل وثيق مع مؤسسة التدريب التقني والفني (TVTC) في تنمية اعتمادها ومتطلباتها.

في التعليم العالي

كليات المجتمع -- عادة ما ترتبط كليات المجتمع بالجامعات الحكومية، وتقدم فيها البرامج حتى مستوى الدبلوم. ولا تعتبر المقررات التحضيرية أو التأسيسية التي تقدمها في بعض الأحيان ضمن مرحلة التعليم ما بعد الثانوي ولا يتم معادلتها في الدرجات العلمية الأعلى من ذلك.

معاهد التعليم العالي -- يمكن أن تقدم برامج مصنفة على المستوى الخامس من مسار التعليم العالي للإطار الوطني للمؤهلات ويتم فيها منح درجة الدبلوم.

كليات التعليم العالي -- عادة ما تقدم برامج مصنفة على المستوى السادس من مسار التعليم العالي من الإطار الوطني للمؤهلات ، ويتم فيها منح درجة البكالوريوس. وتُعَدُّ أنشطة البحث التي تجرى في الكليات من جانب العاملين بها أمرا تشجيعيا وليس متطلبا أساسيا. غير أن من المتوقع أن يشارك أعضاء هيئة التدريس في الأنشطة العلمية التي تكفل لهم البقاء على اطلاع بالتطورات المستجدة في مجالي التربية والتعليم. وفي بعض الحالات، يمكن لهذه الكليات تقديم برامج متخصصة حتى مستوى درجة الماجستير، ويخضع ذلك لشروط تتعلق بخبرات الكلية ومواردها ومرافقها.

كليات الجامعة -- لديها التزام قوي نحو التدريس للطلاب الجامعيين، كما أنها أيضا تشتمل على بعض متطلبات الجامعة، وخاصة المشاركة في البحث العلمي وتقديم برامج دراسات عليا عالية الجودة على مستوى الماجستير (المستوى السابع في مسار التعليم العالي من الإطار الوطني للمؤهلات) . وعلاوة على ذلك، فإنه يجب أن يكون مستوى الموارد المتاحة و البنية التحتية للبحوث ملائمة لدعم البحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلاب في جميع مجالات البرامج المقدمة. وقد تتعلق برامج الدراسات العليا على مستوى الماجستير في المقام الأول بالمجالات المتخصصة.

المعاهد المهنية المتخصصة – تقوم في بعض الأحيان جمعيات مهنية متخصصة أو منظمات دولية أخرى بتأسيس المؤسسات المتخصصة وتقديم البرامج التعليمية المتخصصة حتى مستوى درجة الماجستير مثل ماجستير في إدارة الأعمال، ويكون ذلك عادة في مجال واحد من الدراسة. ويجب أن تستوفي البرامج جميع متطلبات الاعتماد لنوع البرنامج المعني. كما يمكن أن تكون هذه البرامج مصممة أساسا لأفراد المهنة ذوي الخبرة الذين يرغبون في رفع مستوى مؤهلاتهم من خلال الدراسة بالدوام الكلي أو الجزئي.

الجامعات -- يمكنها تقديم البرامج حتى مستوى الدكتوراه بما في ذلك برامج الأبحاث والدرجات المتخصصة. وهناك حد أدنى من متطلبات توسيع نطاق الدراسة وأنشطة البحوث وتوفير الموارد اللازمة لدعم التعليم والبحث للدراسات العليا والتي ورد ذكرها في كل من الفصل الثاني من الجزء الأول في هذا الدليل، *ومعايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي*.

6.1 التحول إلى نظام للاعتماد وضمان الجودة

وتود الهيئة التحرك بأسرع ما يمكن لتنفيذ النظام الجديد للاعتماد وضمان الجودة. وسوف يتم إتاحة معلومات عن المعايير والمحكات والإجراءات بشكل عام فضلا عن تشجيع جميع المؤسسات لتقديم عمليات داخلية لضمان الجودة في أسرع وقت ممكن. ولأجل مساعدتها على ذلك، سيتم توفير فرص للتدريب وتقديم المشورة علاوة على إتاحة الوثائق المرجعية.

7.1 تضليل أو تحريف وضع المؤسسة أو الموافقة عليها أو اعتمادها

تتطلب ثقة المجتمع في نظام التعليم العالي والتدريب تعريفا دقيقا وأمينا بالمؤسسة وبرامجها والوضع الخاص باعتمادها. وسوف يعتبر أي تضليل أو تحريف من قبل المؤسسة أو نيابة عنها جريمة خطيرة.

ومن الأمثلة على ذلك الإعلان عن أو الإشارة إلى برنامج أو مؤسسة على أنها معتمدة تماما في حين أنها كانت معتمدة مؤقتا، واستخدام مصطلح جامعة لمؤسسة مرخصة على أنها كلية أو معهد، أو الإدعاء أو التلميح إلى أن برنامج ما معتمد من قبل الهيئة وهذا غير صحيح، أو الإدعاء الخاطئ بأن البرنامج المقدم واقع ضمن نطاق ترخيص المؤسسات. ومثل هذا النوع من التحريف سيؤدي إلى إلغاء اعتماد كل من البرنامج والمؤسسة التعليمية من قبل الهيئة، فضلا عن فرض عقوبات صارمة من قِبل الوزارة المعنية.

ومن المحتمل أن يتم اعتماد مؤسسة أو برنامج من قبل منظمة دولية من خارج المملكة العربية السعودية، وليس من قبل الهيئة الوطنية فى المملكة. ويمكن أن يحدث ذلك لأسباب متنوعة منها أن يكون البرنامج (أو المؤسسة) ذو

نوعية جيدة ولكن لم يتم النظر في أمره من قبل الهيئة لاعتماده، أو أن المؤسسة أو البرنامج يطبق معايير مختلفة دون الوفاء بمعايير الهيئة. ولحماية المجتمع من التحريف المحتمل لجودة مؤسسة أو برنامج، إذا ما أرادت مؤسسة أو برنامج الإشارة إلى هذا الاعتماد فلا يتم ذلك إلا من خلال المعلومات الوصفية أو المطبوعات الدعائية وبموجب شرطين. (1) أي إشارة إلى اعتمادها من قبل هيئة أخرى يجب أن يكون مصحوبا ببيان يشير إلى أن المؤسسة أو البرنامج ليس (أو لم يصبح إلى الآن) معتمدا من قبل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، (2) أن تكون الهيئة المعتمدة معترف بها رسميا من قبل حكومة الدولة التي تأسست بها وأن تكون معتمدة أو مزكاة من قبل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

الفصل 2

معايير الاعتماد وضمان الجودة

2.1 معايير المؤسسات والبرامج

المعايير المستخدمة للحكم على الجودة والاعتماد الاكاديمى بنيت على ما يمكن اعتباره بشكل عام ممارسات جيدة فى مؤسسات التعليم العالي. هذه "الممارسات الجيدة" يجب أن يتم توضيحها حتى يمكن للمؤسسات أن تشير إليها في إجراءات ضمان الجودة الداخلية, كما يمكن استخدامها من قبل المقومين الخارجيين كمعايير للتقويم. وهذه الممارسات تندرج تحت احد عشر معيارا وهي موضحة في وثيقتين، *معايير ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، ومعايير ضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم العالي*. وتستخدم المعايير أيضا في وثيقتين مترابطتين من الوثائق التي أعدت لمساعدة المؤسسات والمسئولين عن تنفيذ البرامج لتقويم أدائهم في ضوء المعايير، *معايير التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي، ومقاييس التقويم الذاتي لبرامج التعليم العالي*.

وتنطبق المعايير الإحدى عشر الشاملة على المؤسسات والبرامج على حد سواء وإن كانت هناك اختلافات في كيفية تطبيقها على هذه الأنواع المختلفة للتقويم. وترد هذه المعايير في خمس مجموعات هي:

أ. السياق المؤسسي:

1. الرسالة والأهداف
2. السلطات والإدارة
3. إدارة ضمان الجودة والتطوير

ب. جودة التعلم والتعليم:

4. التعلم والتعليم

جـ. دعم تعليم الطلاب:

5. خدمات دعم وإدارة الطلاب
6. مصادر التعلم

د. دعم البنية التحتية :

7. المرافق والتجهيزات
8. الإدارة والتخطيط المالي
9. عمليات التوظيف

هـ. الإسهامات الاجتماعية:

10. البحث

11. العلاقات المؤسسية مع المجتمع

عند التقويم للاعتماد المؤسسي فان الأداء في كل هذه المجالات على مستوى المؤسسة ككل يؤخذ في الاعتبار , بما فى ذلك اخذ صورة عامة عن وضع البرامج في كل المؤسسة. أما بالنسبة لتقويم البرامج , فكل معيار ينظر إليه بما يتناسب مع طبيعة البرنامج الخاضع للتقويم.

بعض الأنشطة التي تؤدى على المستوى المؤسسي تؤثر بشكل غير مباشر على البرامج, مثل جودة العمليات المتبعة في مجلس الجامعة, هذه لا تؤخذ في الاعتبار عند التقويم البرامجى، ولكن هناك أنشطة أخرى تدار مركزيا في المؤسسة ولها تأثير كبير على البرامج, مثل تعيين أعضاء هيئة التدريس, وجودة الخدمات المكتبية, فان هذه الأنشطة تؤخذ في الاعتبار عند التقويم البرامجى وان لم يكن لمسئول البرامج سيطرة عليها.

تطبق هذه المعايير على جميع المؤسسات, الكبيرة والصغيرة, والعامة والخاصة, وان كانت تلك المؤسسات تختلف في تنفيذها للمهام باختلاف حجمها, وإمكانياتها المادية والبشرية, والبيئة التي تعمل فيها, والأولويات المحددة في رسالتها.

ولم تحدد الهيئة وزنا لكل مجال من مجالات الأنشطة عند عملية التقويم, حيث ان الأهمية النسبية لهذه الأنشطة تختلف باختلاف نوع المؤسسة التعليمية والظروف التي تعمل فيها، فعلى سبيل المثال، فإن جامعة ما لديها التزاما رئيسا للبحث من المتوقع أن تولي قدرا كبيرا من التركيز على البحث واستراتيجيات تطوير القدرات البحثية. ولكن بالنسبة لكلية لديها برامج لطلاب الجامعة فمن المتوقع أن تكون مشاركتها محدودة في مجال البحث ، أو ربما لا يكون لها أية مشاركة على الإطلاق، ومن ثم من المتوقع أن يحافظ أفراد الهيئة التعليمية على مواكبة التطورات الخاصة بمجالهم.

وعلى الرغم من هذا التنوع، فمن المتوقع أن يحظى معيار التعلم والتعليم، مع التركيز بصفة خاصة على مخرجات التعلم، دائما باهتمام كبير.

ويجب أن تحقق البرامج معايير تحصيل الطلاب التي تتسق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات ، وهي وثيقة تصف بشكل عام شروط تنمية مستويات المعرفة والمهارات اللازمة للمؤهلات العليا.

فيما يلي العناصر الرئيسة لهذا الإطار:

- **المستويات**: يتم ترقيم المستويات وربطها بعناوين المؤهلات لوصف المتطلبات الذهنية المتزايدة ومدى تعقيد التعلم المتوقع حدوثه خلال إحراز الطلاب مزيدا من التقدم نحو الدرجات الأكاديمية العليا.
- **الساعات المعتمدة:** نقاط يتم تخصيصها لوصف حجم العمل أو حجم التعلم المتوقع للحصول على درجة أكاديمية أو وحدات أو عناصر أخرى من برنامج ما.
- **مجالات التعلم**: الفئات الواسعة لأنواع نتائج التعلم والتي يهدف أي برنامج إلى تطويرها.

و تتوافق مستويات وعناوين المؤهلات مع الممارسات المتبعة حاليا في المملكة وهي تتراوح من درجة الدبلوم أو ما يعادلها - بعد الالتحاق لمدة لا تقل عن 60 ساعة معتمدة (سنتين من الدراسة فوق الثانوي) – إلى درجة الدكتوراه. ويعد الدوام الكامل التقليدي لطلاب الانتظام هو 15 ساعة معتمدة في الفصل الدراسي الواحد ومن المقبول أن يصل إلى 18 ساعة.

وتصنف مجالات التعلم في أربعة مجالات رئيسة, بالإضافة إلى المهارات النفسحركية والتي ترتبط بتخصصات معينة يعد فيها اكتساب هذه المهارات امرأ هاما, وهذه المجالات هي :

- **المعرفة،** القدرة على استذكار، وفهم، وتقديم المعلومات، بما في ذلك:
  - معرفة حقائق محددة،
  - معرفة مفاهيم ومبادئ ونظريات،
  - معرفة الإجراءات.
- **المهارات المعرفية،** القدرة على:
  - تطبيق النظرية في فهم المفاهيم والمبادئ والنظريات
  - تطبيق خطوات التفكير الناقد والإبداع في حل المشكلات، عندما يتطلب الأمر ذلك، وعند مواجهة مواقف جديدة غير متوقعة.
- **مهارات تحمل المسؤولية والتواصل مع الآخرين** ، يشمل ذلك القدرة على:
  - تحمل مسؤولية عملية التعلم والتنمية المستمرة الشخصية والمهنية،
  - العمل على نحو فعال ضمن مجموعات وممارسة القيادة عند الحاجة،
  - التصرف بمسؤولية فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية والمهنية،
  - التصرف على نحو أخلاقي بما يتوافق مع المعايير الأخلاقية العليا في المواقف العامة والشخصية.

- **الاتصال وتقنية المعلومات والمهارات العددية،** يشمل ذلك القدرة على:
  - الاتصال الفعال شفويا وكتابيا،
  - استخدام تقنية الاتصال والمعلومات،
  - استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية الأساسية.

المهارات النفسحركية وهي تنطوي على براعة يدوية غاية في الأهمية في بعض مجالات الدراسة، فعلى سبيل المثال يحتاج كل من الجراح ، أو الفنان ، أو الموسيقي إلى مستويات عالية جدا من المهارات النفسحركية اللازمة.

ويشمل الإطار الوطني للمؤهلات وصفا عاما واسع النطاق لمستوى الإجادة المتوقع في كل من هذه المجالات في كل مستوى من المؤهلات .

كما يتطلب معيار التعلم والتعليم أن يتعلم الطلاب المعارف والمهارات المتوقعة في التخصصات الأكاديمية أو المهنية اللازمة لممارسة المجالات التي يتم إعدادهم لها، ولتلبية هذا المطلب، ينبغي للمؤسسة عند التخطيط لأى برنامج النظر فى متطلبات الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية المتخصصة، وهيئات الاعتماد المتخصصة , فضلا عن أي متطلبات خاصة تتعلق بالظروف القائمة في المملكة العربية السعودية .

وينبغي أن تشمل القرارات المتعلقة بالجودة مقارنات مع الأداء في الماضي (لتقييم مستوى التطور) أو مع غيرها من المؤسسات لإصدار قرارات بشأن الجودة والمستويات النسبية للأداء. والهدف من هذا النظام في المملكة العربية السعودية هو ضمان أن جودة التعليم تعادل على الأقل تلك التي تقدم في المؤسسات الدولية ذات المستويات المتقدمة. وسوف يتطلب ذلك إجراء مقارنات دولية على الأقل في بعض المسائل الهامة. لكن نقطة المقارنة لوضع معايير للأداء يجب أن تكون ملائمة للمؤسسة المعنية، ومهمتها، والظروف التي تعمل فيها، والقرارات التي ينبغي اتخاذها.

ويتضمن الجزء الثاني من هذا الدليل تفاصيل حول ما ينبغي أن يدرج في عدد من تقارير ووثائق التخطيط . وفي ملحقات هذا الكتيب، تم توفير نماذج لمساعدة المسؤولين عن إعداد هذه الوثائق. هذه النماذج مصممة لتوفير وصفا لخطط وتقارير عن الأنشطة، وملخصات أدلة عن الأداء بالنسبة لهذه المعايير .

في مسار التدريب المهني والتقني للإطار الوطني للمؤهلات ، تم تحديد ستة مجالات للتعلم، وهي تختلف إلى حد ما عن مجالات التعليم العالي، مما يعكس اختلاف البرامج التمهيدية في هذا القطاع، بما في ذلك المطلب الرئيس لتطوير عدد من المهارات المطلوبة للعمل. أما بالنسبة للتعليم العالي، فمن المهم للغاية تحقيق المعايير المطلوبة للتعليم في هذه المجالات وذلك يتطلب استخدام استراتيجيات التدريس المناسبة لنوع التعلم. وعند التقويم لاعتماد البرامج سوف يكون هناك تركيز كبير على استراتيجيات التدريب المستخدمة لتحقيق تلك النتائج، وطرق تقويم التعلم، وعمليات التحقق من جودة نتائج التعلم، ومدى تلبيتها لمتطلبات سوق العمل.

ولا شك أن الهدف الأسمى هو استخدام ما يتم تعلمه بشكل فعال بعد التخرج. وهذا لا يمكن أن يحدد بشكل صحيح من خلال تقويم الطلاب أثناء وجودهم في المؤسسة التعليمية ، غير أن تقويم البرامج يجب أن يتضمن على الأقل بعض الأدلة على أن ما يتم تعلمه يطبق على النحو المناسب في حياتهم الشخصية والمهنية بعد التخرج، وهذا يستدعي دليلا قائما على أساس نتائج الاستفتاءات أو آليات أخرى لتقويم ما إذا كانت نتائج التعلم المطلوبة على المدى البعيد قد تحققت أم لا.

2.2 استخدام الأدلة لتقويم الجودة

ينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بجودة التعليم على أساس من الأدلة والبراهين بدلا من الاعتماد على السمعة أو الانطباعات العامة. ويمكن أن يكون الدليل أي شيء يقدم معلومات لصالح قرار ما ، وخلال وضع نظام لضمان الجودة، من الممكن التخطيط مسبقا لهذا النوع من الأدلة التي سيتم تقديمها .

وبالرغم من إمكانية استخدام أشكالا متنوعة من الأدلة ، إلا أنه من الضروري تحديد بعض مؤشرات الأداء التي سيتم استخدامها. فعلى سبيل المثال تعد آراء الطلاب حول جودة التعليم شكلا من أشكال هذه الأدلة. وسوف يتطلب مؤشر الأداء القائم على آراء الطلاب إلى قياس كمي في بعض الأشكال المعيارية مثل متوسط تصنيف جودة التدريس على معيار واسع من قبل الطلاب في الصف. في حين أن مؤشرات أخرى قد تقوم على معدلات إتمام أو نجاح الطلاب في المقررات (بعد التحقق بصورة مستقلة من المعايير المطلوبة)، أو تصنيف لقيمة مقرر أو برنامج في مسح للخريجين.

و سوف تستخدم مؤشرات الأداء أيضا من قبل المقيمين الخارجيين في مراجعة خارجية. ولكن عند إصدار القرارات بشأن الجودة، قد تتبين معلومات أخرى، وهذا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار. فالتحقق من النتائج التي قدمتها المؤسسة يعد جزءا من دور المقوم الخارجي، وهذا غالبا ما ينطوي على دراسة الأدلة التي تتجاوز مؤشرات الأداء التي تم اختيارها من قبل المؤسسة .

بالإضافة إلى المؤشرات التي تختارها مؤسسة ما لعمليات التقويم والتقارير الخاصة بها، والتي من المفترض أن تعكس الرسالة والأولويات والترتيبات التنظيمية الخاصة بها، فإن الهيئة ستقوم من وقت لآخر بتحديد عدد معين من مؤشرات الأداء الرئيسة (Kips) التي ينبغي استخدامها في جميع المؤسسات أو مجموعات معينة من المؤسسات. وسوف يتطلب الأمر تقديم بيانات عن تلك المؤشرات في تقارير الدراسة الذاتية التي تم تناولها خلال عمليات التقويم الخارجية.

3.2 موجز المعايير وأشكال الأدلة والمؤشرات الممكنة

فيما يلي موجز للمعايير العامة الأحد عشر، وبعض الملاحظات على أنواع الأدلة التي يمكن النظر فيها، ومؤشرات الأداء الممكنة على أساس هذه الأدلة. وتستخدم الملاحظات على الأدلة والمؤشرات المقدمة هنا على نحو إرشادي. ويستهدف الجزء الخاص بتخطيط جودة مؤسسة ما أو برنامج معين تحديد الأدلة والمؤشرات التي ستستخدمها تلك المؤسسة أو البرنامج لأغراض ضمان الجودة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في هذه الأمثلة قد تم استخدام معايير لمؤسسة تقدم التعليم وجها لوجه (المباشر) أو في الحرم (الجامعي). وبالنسبة لمؤسسة تقدم برامج التعليم عن بعد، يتطلب الأمر أشكالا مختلفة من المؤشرات والأدلة.

أ. السياق المؤسسي

معيار 1: الرسالة والأهداف

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
يجب أن تحدد المؤسسة رسالتها بوضوح كما يجب أن تحدد بشكل ملائم أهدافها وأولوياتها الرئيسة، وتكون مؤثرة في توجيه التخطيط والعمل داخل المؤسسة.	يجب أن تكون رسالة البرنامج متسقة مع رسالة المؤسسة، كما يتم تطبيقها بناءا على أهداف ومتطلبات محددة للبرنامج المعني. ويجب أن تحدد بوضوح وبشكل ملائم الأهداف والأولويات الرئيسة وتكون مؤثرة في توجيه التخطيط والعمل.
المتطلبات الخاصة لمؤسسة ككل فيما يتعلق بالمعيار 1 هي كالتالي: 1.1 ملائمة الرسالة 2.1 جدوى عبارة الرسالة 3.1 تطوير الرسالة ومراجعتها 4.1 الاستفادة من عبارة الرسالة 5.1 العلاقة بين الرسالة والغايات والأهداف.	المتطلبات الخاصة لبرنامج مؤسسة فيما يتعلق بالمعيار 1 هي كالتالي: 1.1 ملائمة الرسالة 2.1 جدوى عبارة الرسالة 3.1 تطوير الرسالة ومراجعتها 4.1 الاستفادة من عبارة الرسالة 5.1 العلاقة بين الرسالة والغايات والأهداف.

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الحصول على دليل بشأن جودة الرسالة من دراسة صيغة الرسالة نفسها، ونسخا من وثائق الرسالة ، أو التعديلات التي أدخلت عليها، والمقابلات مع الموظفين والطلبة لمعرفة مدى استيعابهم للرسالة ودعمها، ودراسة تقارير أخرى ومقترحات و بيانات لمعرفة مدى استخدام الرسالة كأساس لاتخاذ القرارات. وتشتمل المؤشرات التي يمكن استخدامها على إجابات أسئلة الاستفتاءات لمعرفة مدى استيعاب الرسالة ودعمها، أو نسبة القرارات الإستراتيجية التي تستند إلى الرسالة من بين معايير القرار المتخذة.

المعيار 2 : السلطات والإدارة

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
يجب أن توفر إدارة المؤسسة التعليمية قيادة فعالة لصالح المؤسسة ككل ولصالح عملائها، من خلال وضع سياسات وإجراءات للمساءلة. كما يجب أن يترأس كبار المديرين الأنشطة التي تضطلع بها هذه المؤسسة على نحو فعال في إطار هيكل توجيه واضح المعالم. علاوة على ذلك، يجب أن تتسق أنشطتهم مع مستويات عالية من النزاهة والممارسات الأخلاقية، كما يجب أن تتم هذه الأنشطة ضمن إطار من اللوائح والسياسات السليمة التي تضمن المساءلة المالية والإدارية وتوفير توازن مناسب بين التخطيط المنسق والمبادرة المحلية.	إدارة البرنامج يجب أن تعكس توازن مناسب بين الخضوع للمساءلة أمام الإدارة العليا ومجلس إدارة المؤسسة، وبين المرونة اللازمة لتلبية المتطلبات المحددة للبرنامج المعني. ويجب إشراك الأطراف المعنية في عمليات التخطيط (مثل الطلاب ، والهيئات المتخصصة، وممثلي الصناعة، وأعضاء هيئة التدريس) في وضع أهداف وغايات واستعراض ما تحقق من نتائج والاستجابة لها. كما يجب رصد جودة المقررات والبرامج ككل إضافة إلى التعديلات التي أدخلت على الفور استجابة إلى ردود الفعل والتطورات الحاصلة في البيئة الخارجية التي تؤثر في هذا البرنامج .
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 2 هي كالتالي : 2-1 السلطة الإدارية (مجلس الجامعة) 2-2 القيادة 2-3 عمليات التخطيط 2-4 العلاقات بين أقسام الطلاب والطالبات 2-5 النزاهة 2-6 السياسات والأنظمة 2-7 المناخ التنظيمي 2-8 الهيئات المشاركة والكيانات الخاضعة للمؤسسة.	المتطلبات الخاصة لبرنامج محدد فيما يتعلق بالمعيار 2 هي كالتالي: 2-1 القيادة 2-2عمليات التخطيط 2-3 العلاقات بين أقسام الطلاب والطالبات 2-4 النزاهة 2-5 السياسات واللوائح

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الحصول على دليل بشأن جودة السلطات والإدارة من مقاييس المرجعية للإدارة العليا واللجان الرئيسة، وعينات من الوثائق التي توصي باتخاذ قرارات من قبل هذه الهيئات، ودليل التقويم الذاتي. و يمكن الحصول على دليل بشأن جودة السياسات والأنظمة ، وتحليلات تقييم المخاطر أو استعراض الكيانات التي كانت خاضعة للرقابة من خلال تقويم الوثائق ذات الصلة ومناقشاتها مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين الذين من المتوقع أن يكونوا على علم بمضمونها. ويمكن تقويم المناخ التنظيمي عن طريق نتائج المسح أو المناقشة مع الموظفين والطلاب.

معيار 3: إدارة ضمان الجودة وتطويرها

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
عمليات ضمان الجودة يجب أن تشمل جميع قطاعات المؤسسة وأن تتكامل بفعالية مع العمليات الإدارية والتخطيط. ويجب أن تشمل معايير تقويم جودة المدخلات والعمليات والمخرجات مع التركيز بشكل خاص على المخرجات، ويجب إنشاء عمليات لضمان أن أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب ملتزمون بتطوير أدائهم و تقويمه بشكل منتظم. كما يجب تقويم الجودة بالرجوع إلى الأدلة التي تستند إلى مؤشرات الأداء والمقاييس الخارجية العالية.	يجب أن يلتزم أعضاء هيئة التدريس و غيرهم من الموظفين المشاركين في البرنامج بتطوير أدائهم وتطوير جودة البرنامج ككل. كما يجب أن تجرى تقويمات منتظمة للجودة في كل مقرر وتقويم خطط بناءا على أدلة صحيحة ومعايير مناسبة، وخطط التطوير التي أعدت ونفذت. وتخصص الأهمية بشكل أساسي لنتائج تعلم الطلبة في كل دورة مع المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج الشاملة .
المتطلبات الخاصة بالمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 3 هي كالتالي : 3-1 الالتزام المؤسسي بتحسين الجودة 3-2 نطاق عمليات ضمان الجودة 3-3 إدارة عمليات ضمان الجودة 3-4 استخدام الأدلة والمؤشرات المرجعية والمحكات 3-5 التحقق المستقل من التقويم	المتطلبات الخاصة لبرنامج ما ، فيما يتعلق بالمعيار 3 هي كالتالي: 3-1 الالتزام بتحسين جودة البرامج 3-2 نطاق عمليات ضمان الجودة 3-3 إدارة عمليات ضمان الجودة 3-4 استخدام الأدلة والمؤشرات المرجعية والمحكات 3-5 التحقق المستقل من التقويم

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الحصول على دليل على جودة إدارة عمليات ضمان الجودة من خلال النظر في نتائج تلك العمليات، التي تشمل التحسن التدريجي في النتائج التعليمية وجوانب تخطيط وإدارة هذه المؤسسة ويمكن الحصول على أدلة عن العمليات المتبعة من الاستفتاءات أو المناقشات مع الموظفين أو الطلاب. كما يمكن الحصول على أدلة أخرى من جودة تقارير أداء الوحدات داخل المؤسسة، بما في ذلك ما إذا كانت قائمة على أدلة ومحكات مناسبة مقارنة بالمعايير الخارجية. ويمكن الحصول على معلومات عن جودة الخدمات التي يقدمها مركز الجودة من معدلات المشاركة، وتقارير عن مدى فعالية برامج التطوير المتخصصة التي تستهدف منهجية التعليم وتطوير الجودة، والتوافق بين تقارير ووثائق الجودة في جميع نواحي المؤسسة وتقييم أهمية وفعالية عمليات ضمان الجودة من قبل الطلاب والموظفين وكبار المديرين . وهناك عدد من المؤشرات الممكنة التي يمكن أن تستمد مباشرة من هذه القائمة من مصادر الأدلة ..

ب. جودة التعلم والتعليم

المعيار 4: التعلم والتعليم

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
يجب أن يكون لدى المؤسسة نظام فعال لضمان أن جميع البرامج تطابق أعلى مستويات التعلم والتعليم وذلك من خلال الموافقات المبدئية، ورصد الأداء، وتوفير خدمات الدعم على نطاق واسع بالمؤسسة. تنطبق المتطلبات التالية على جميع البرامج. ويجب أن تكون نتائج تعلم الطلبة محددة بوضوح، بما يتماشى مع الإطار الوطني للمؤهلات الوطنية و(البرامج المهنية) ومتطلبات العمل أو الممارسة المهنية . ولا بد من تقويم معايير التعلم من خلال عمليات مناسبة يتم قياسها في مقابل المعايير المرجعية الخارجية ذات الصلة. ويجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين على النحو الأمثل ولديهم الخبرات المناسبة لتحمل مسؤوليات التدريس الخاصة بهم ، ولاستخدام استراتيجيات التدريس المناسبة لأنواع مختلفة من نتائج التعلم، وللمشاركة في الأنشطة الرامية إلى تحسين فعالية التعليم. ويجب أن يتم تقويم جودة التعليم ومدى فعالية البرامج من خلال تقويم الطلاب واستفتاءات الخريجين وأرباب العمل ومن ثم استخدام ردود الفعل كأساس لخطط التطوير.	يجب أن تكون نتائج تعلم الطلبة محددة بوضوح، بما يتماشى مع الإطار الوطني للمؤهلات ومتطلبات العمل أو الممارسة المهنية. ولا بد من تقويم معايير التعلم من خلال عمليات مناسبة يتم قياسها في مقابل المعايير المرجعية الخارجية ذات الصلة ويجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين على النحو الأمثل ولديهم الخبرات المناسبة لتحمل مسؤوليات التدريس الخاصة بهم ، ولاستخدام استراتيجيات التدريس المناسبة لأنواع مختلفة من نتائج التعلم، وللمشاركة في الأنشطة الرامية إلى تحسين فعالية التعليم. ويجب أن يتم تقويم جودة التعليم ومدى فعالية البرامج من خلال تقويم الطلاب واستفتاء الخريجين وأرباب العمل ، مع استخدام التغذية الراجعة كأساس لخطط التطوير.
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 4 هي كالتالي : 4-1 الرقابة المؤسسية لجودة التعلم والتعليم 4-2 مخرجات تعلم الطلاب 4-3 عمليات تطوير البرامج 4-4 عمليات مراجعة وتقويم البرامج 4-5 تقويم الطلاب 4-6 المساعدة التعليمية للطلبة 4-7 جودة التدريس 4-8 تقديم الدعم لإدخال تحسينات على جودة التدريس 4-9 مؤهلات وخبرات أعضاء هيئة تدريس 4-10 أنشطة الخبرة الميدانية 4-11 ترتيبات الشراكة مع مؤسسات أخرى	المتطلبات الخاصة لبرنامج محدد فيما يتعلق بالمعيار 4 هي كالتالي: 4-1 مخرجات تعلم الطلبة 4-2 عمليات تطوير البرامج 4-3 عمليات مراجعة وتقييم البرامج 4-4 تقويم الطلاب 4-5 المساعدة التعليمية للطلبة 4-6 جودة التدريس 4-7 تقديم الدعم لإدخال تحسينات على جودة التدريس 4-8 مؤهلات وخبرات أعضاء هيئة تدريس 4-9 أنشطة الخبرة الميدانية 4-10 ترتيبات الشراكة مع مؤسسات أخرى

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الحصول على مؤشرات عن جودة التعلم والتعليم من خلال تقويم الطلاب والخريجين وأرباب العمل عن جودة البرامج وإحصاءات عن إتمام البرامج والمقررات ونتائج توظيف الخريجين ونسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس ، بالإضافة إلى إحصاءات عن مؤهلات أعضاء هيئة التدريس ، و تعد مشورة الخبراء المستقلين أحد المصادر الهامة للأدلة بشأن مدى ملائمة استراتيجيات التدريس والتقويمات لمختلف المحاور التعليمية في الإطار الوطني للمؤهلات. وينبغي إتاحة أدلة لمقارنة مستويات مخرجات التعلم مع مستويات مرجعية خارجية مناسبة. ويمكن أن يتم ذلك بعدة طرق مختلفة منها تقويم عينات من عمل الطلاب والتقويمات المستقلة لمعايير أسئلة الاختبارات وإجابات الطلاب.

ويتطلب اختيار مؤشرات الأداء لجودة التعلم والتعليم استخدام البيانات في شكل يمكن قياسه كميا واستخدامه في مقارنات بين هذه المؤسسة والمؤسسات الأخرى، والأداء في الماضي.

ج. دعم تعلم الطلاب

المعيار 5: إدارة شؤون الطلاب وخدمات الدعم

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
يجب أن تكون إدارة قبول الطلاب ونظم وضع سجلاتهم نظما موثوق بها وسريعة الاستجابة، مع الحفاظ على سرية السجلات وفقا للسياسات المعلنة. ويجب أن تكون حقوق ومسئوليات الطلاب محددة بشكل واضح ومفهومة مع وضع إجراءات عادلة تتسم بالشفافية والانضباط. ويجب توفير آليات لتقديم المشورة الأكاديمية ، والإرشاد والخدمات المساندة ، ولا بد أن تتسم هذه الآليات بالاستجابة لاحتياجات الطلاب. وألا تقتصر خدمات الدعم للطلاب على المتطلبات الأكاديمية الرسمية بل تشمل أنشطة لا صفيه تتعلق بالدين، والثقافة ، والرياضة ، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة باحتياجات التكوين البدني للطلاب.	يجب أن تكون عمليات القبول فعالة ونزيهة ، ومتجاوبة مع احتياجات الطلاب خلال الالتحاق بالبرنامج. ويجب إتاحة معلومات واضحة عن متطلبات البرنامج ومعايير القبول ، ومعايير اتمام البرنامج للطلاب عند التحاقهم بالبرنامج وفي المراحل اللاحقة من البرنامج. ويجب أن تكون آليات تسوية المنازعات والمناشدات الطلابية مبينة بوضوح ، ومعروفة ، وتدار بشكل عادل. كما يجب أن يقدم التوجيه المهني فيما يتعلق بالوظائف ذات الصلة بمجالات الدراسة التي تم تناولها في هذا البرنامج.
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 5 هي كالتالي: 5-1 قبول الطلاب 5-2سجلات الطلاب 5-3 إدارة شؤون الطلاب 5-4 تخطيط وتقويم خدمات الطلاب 5-5 الخدمات الطبية وخدمات الإرشاد 5-6 الأنشطة غير الصفية	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار 5 هي كما يلي: 5-1قبول الطلاب 5-2سجلات الطلاب 5-3 إدارة شؤون الطلاب

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الحصول على دليل على جودة إدارة شؤون الطلاب وخدمات الدعم من استفتاءات الطلاب عن كفاءة الخدمات المقدمة ومدى استجابتها ، ومعدلات استخدام خدمات بعينها، والوقت المستغرق في عمليات القبول, وإعلان النتائج, بالإضافة إلى معدل تكرار ونتائج إجراءات التأديب. ويمكن أن تستند مؤشرات الأداء مباشرة على هذه المعلومات ، ولكن للحصول على أدلة إضافية خلال مراجعة ما، من الممكن إجراء بعض الأمور مثل زيارات المرافق ومناقشات مع الطلاب والموظفين.

معيار 6: مصادر التعلم

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
يجب التخطيط للموارد التعليمية، ومنها المكتبات وتوفير المراجع الالكترونية وغيرها من المواد المرجعية، لتلبية المتطلبات الخاصة لبرامج المؤسسة وتقديمها بمستوى مناسب. ولابد من إتاحة المكتبة وما يتصل بها من مرافق تقنية المعلومات في بعض الأحيان لدعم التعلم المستقل، مع تقديم المساعدة في العثور على المواد المطلوبة. كما يتطلب الأمر توفير مرافق للدراسة الفردية والجماعية في بيئة مواتية للدراسات والبحوث الفعالة. ولابد من تقويم الخدمات كما ينبغي تطويرها استجابة لردود فعل العاملين بالتدريس والطلاب.	يجب أن تكون مواد الموارد التعليمية والخدمات المرتبطة بها كافية لتلبية متطلبات البرامج والمقررات المقدمة فيها,ومتاحة للطلاب عند الحاجة إليها., ولابد من توفير معلومات عن المتطلبات من قبل أعضاء هيئة التدريس في أوقات كافية لتوفير المصادر اللازمة على النحو المطلوب، ويجب أن يشارك الموظفون والطلاب في تقويم الخدمات المقدمة. وسوف تتنوع المتطلبات الخاصة للمواد المرجعية ومصادر البيانات على شبكة الإنترنت، والحاسوب، والمساعدة في استخدام هذه المعدات تبعا لطبيعة البرنامج والطرق المتبعة في التدريس.
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 6 هي كالتالي: 6-1التخطيط والتقويم 6-2 التنظيم 6-3تقديم الدعم للمستخدمين 6-4 الموارد والمرافق	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار 6 هي كما يلي: 6-1 التخطيط والتقويم 6-2 التنظيم 6-3 تقديم الدعم للمستخدمين 6-4 الموارد والمرافق

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين حول جودة مصادر التعلم ومؤشرات الأداء الخاصة بذلك من خلال الاستفتاء عن رضا المستخدمين، ومعدلات نجاح الطلاب فى الوصول الى مصادر المعلومات المختلفة والمراجع الخاصة بالمقررات، وتفاصيل أوقات إتاحة المرافق للاستخدام من جانب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. وينبغي إتاحة معلومات عن تقديم برامج توجيهية للطلبة الجدد, والقدرة على الاستجابة لطلبات مجموعات من المستفيدين. وينبغي أن تكون المؤسسة قادرة على تقديم معلومات عن مستوى توفير مصادر التعلم من الكتب والموارد الموجودة على شبكة الإنترنت مقارنة مع المؤسسات التي تقدم

برامج مماثلة، وسوف يكون مؤشر الأداء المناسب هو أن مستوى تقديم الخدمة أصبح على مستوى المؤسسة المماثلة او يزيد عنها.

د. دعم البنية التحتية

معيار 7: المرافق والتجهيزات

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
يجب أن تكون المرافق مصممة أو مهيئة لتلبية المتطلبات الخاصة للتعليم والتعلم في البرامج التي تقدمها المؤسسة، وتوفر بيئة آمنة وصحية لتعليم عال الجودة. ولا بد من رصد استخدام المرافق و استفتاء المستخدمين للمساعدة في التخطيط لمزيد من التطور. ويجب توفير بنية تحتية ملائمة من خلال إعداد قاعات الدراسة والمعامل، واستخدام تقنية الحاسوب ومعدات البحث اللازمة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. كما يجب توفير خدمات مصاحبة بشكل مناسب مثل خدمات الغذاء، والأنشطة المصاحبة للمنهج، وسكن الطلاب متى كان ذلك ممكنا.	يجب توفير المرافق والتجهيزات اللازمة لمتطلبات التعليم والتعلم للبرنامج. وينبغي رصد استخدام المرافق والتجهيزات وإجراء تقويم بصفة منتظمة عن الكفاءة من خلال المشاورات مع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين، والطلاب.
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 7 هي كالتالي: 7-1 السياسات والتخطيط 7-2 جودة وكفاءة المرافق 7-3 التنظيم والإدارة 7-4 تقنية المعلومات 7-5 السكن الطلابي	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار 7 هي كما يلي 7-1 السياسات والتخطيط 7-2 جودة وكفاءة المرافق 7-3 التنظيم والإدارة 7-4 تقنية المعلومات

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الحصول على مؤشرات على جودة المرافق والمعدات من خلال وثائق التخطيط ، واستفتاءات رضا المستخدمين و تقارير التفاعل مع تلك الاستفتاءات والمقارنات التي تعقد مع المؤسسات التي تقدم برامج مماثلة والملاحظة المباشرة للمقومين المستقلين .

وينبغي أن تقدم تقويمات الحالة والجداول الزمنية للصيانة معلومات عن جودة وصيانة المرافق والتجهيزات الرئيسة. وتقدم لوائح وقواعد الممارسات المتعلقة باستخدام المرافق والمعدات المكلفة ادلة على الممارسات الإدارية السليمة ، والترتيبات الأمنية. ويمكن أن تشمل مؤشرات الأداء أشياء مثل استفتاءات حول رضا المستخدم، وإحصاءات عن أعطال المعدات، ومقارنات مع المؤسسات الأخرى عن توفير المرافق والتجهيزات.

المعيار 8: التخطيط والإدارة المالية

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
لابد أن تكون الموارد المالية كافية للبرامج والخدمات المقدمة على أن تتم إدارتها بكفاءة وفقا لمتطلبات البرنامج والأولويات المؤسسية. وينبغي أن تتيح الميزانية الفرصة للتخطيط على المدى الطويل على الأقل على مدى ثلاث سنوات. ويجب أن تستخدم نظم فعالة لوضع الميزانية والعمليات المالية والمساءلة بحيث توفر المرونة والمراقبة المؤسسية والإدارة الفعالة للمخاطر.	يجب أن تكون الموارد المالية كافية من أجل تقديم البرنامج بفاعلية. كما يجب أن يتم التعريف بمتطلبات البرنامج مسبقا وبشكل كاف ليتم دراسة عملية وضع الميزانية المؤسسية. وينبغي أن تتيح الميزانية الفرصة للتخطيط على المدى الطويل على الأقل على مدى ثلاث سنوات. كما يجب توفير قدر كاف من المرونة اللازمة للإدارة الفعالة والاستجابة للأحداث غير المتوقعة، وهذه المرونة يجب أن تقترن بآليات مناسبة للمساءلة، وتقديم التقارير.
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 8 هي كالتالي: 8-1 التخطيط المالي وإعداد الميزانية 8-2 الإدارة المالية 8-3 مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر.	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار 8 هي كما يلي: 8-1 التخطيط المالي وإعداد الميزانية 8-2 الإدارة المالية

مؤشرات الأداء الأدلة

يمكن الحصول على دليل على جودة التخطيط والإدارة المالية من بيانات الميزانية وتقارير مراجعة حساباتها مع نسب النفقات ذات الصلة مثل معدلات رواتب الموظفين وأعضاء هيئة التدريس مقارنة بإجمالي التكاليف ، واتجاهات الإنفاق على بنود مختلفة مثل الخدمات الطلابية، ومصادر التعلم والتجهيزات. وينبغي تقديم تقارير عن تقويم حالات الطوارئ بالإضافة إلى استراتيجيات لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى. وإذا كانت المؤسسة تشارك في أنشطة تجارية على المدى الطويل والقصير، ينبغي تحديد إجمالي الأثر المالي وتقويمه بالنسبة لرسالة المؤسسة وأولوياتها. وتعتمد مؤشرات الأداء في هذا المجال إلى حد كبير وبشكل شائع على نسب فئات الإنفاق في ظل المقارنات التي تتم مع مؤسسات أخرى.

معيار 9: عمليات التوظيف

معيار المؤسسة	معيار البرنامج

من الضروري أن يمتاز أعضاء هيئة التدريس والموظفين الآخرين بالمؤهلات والخبرات اللازمة للممارسة الفعالة لمسؤولياتهم. كما يجب إتباع استراتيجيات التنمية المهنية لضمان التطور المستمر لخبرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين الآخرين. وينبغي إجراء تقويم دوري لأداء جميع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين، مع تقدير الأداء المتميز وتقديم الدعم للتطور المستمر متى تطلب الأمر ذلك. كما يجب إتباع عمليات فعالة وعادلة وتتسم بالشفافية لتسوية الصراعات والمنازعات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس أو الموظفين الآخرين.	يجب أن يمتاز أعضاء هيئة التدريس بالمعرفة والخبرات اللازمة لتحمل مسؤوليات التدريس المنوطة بهم، كما يجب التحقق من مؤهلاتهم وخبراتهم قبل التعيين. ويجب إخطار أعضاء هيئة التدريس الجدد بالمعلومات الخاصة بالبرنامج ومسؤولياتهم قبل بدء أنشطتهم. ولابد من تقييم أداء جميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين الآخرين بصورة دورية مع تقدير الأداء المتميز وتقديم الدعم للتنمية المهنية وتطوير مهارات التدريس.
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 9 هي كالتالي: 9-1 السياسات والإدارة 9-2 التوظيف 9-3 التطوير الذاتي والوظيفي 9-4 الانضباط، والشكاوى، وتسوية المنازعات	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار 9 هي كما يلي: 9-1 التوظيف 9-2 التنمية الشخصية والوظيفية

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الاستدلال على جودة عمليات توظيف أعضاء هيئة التدريس والموظفين من خلال الاطلاع على الوثائق التي تحدد معايير التوظيف والترقية، ووصف البرامج التمهيدية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الجدد، والإجراءات اللازمة لتقويم الأداء ودعم التطوير. ويمكن أن تمثل سجلات تقويم جودة مشاركة أعضاء هيئة التدريس والموظفين في أنشطة التنمية المهنية ذات الصلة بعملهم دليلا قيما، لاسيما عندما تشمل نسب المشاركة وتقويم قيمة هذه الأنشطة من قبل المشاركين. كما يمكن استخدام معدل الدوران في التوظيف بين أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة للإشارة إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار بالنسبة للموظفين. ويمكن أن توفر لائحة تسوية النزاعات بالإضافة إلى سجلات الحوادث ونتائج المنازعات أدلة حول فعالية هذه العمليات.

دائما ما تشتمل مؤشرات الأداء على نسب الطلاب مقارنة بأعضاء هيئة التدريس والنسب الخاصة بأعضاء هيئة التدريس مع مستويات مؤهلاتهم، غير أنه من المهم قياس مؤشرات أخرى كميا مثل نسبة المشاركة في التنمية المهنية والأنشطة العلمية. ويمكن تصنيف بعض المؤشرات مثل معدلات دوران الموظفين وأعضاء هيئة التدريس ، وحدوث نزاعات في حالة ما إذا كانت هناك مشاكل في المؤسسة والتي لا بد من رصدها.

هـ. الإسهامات الاجتماعية

معيار 10: البحوث

معيار المؤسسة	معيار البرنامج
يجب أن يشارك جميع أعضاء هيئة تدريس في برامج التعليم العالي في الأنشطة العلمية على النحو الأمثل لضمان البقاء على اطلاع بالتطورات الحديثة في هذا المجال، وهذه التطورات ينبغي أن تنعكس على أدائهم في التدريس. و	يجب أن يشارك جميع أفراد هيئة تدريس فى برامج التعليم العالي في الأنشطة العلمية على النحو الأمثل لضمان البقاء على اطلاع بالتطورات الحديثة في هذا المجال، وهذه التطورات ينبغي أن تنعكس على أدائهم في التدريس، و

يجب على أعضاء هيئة التدريس الذين يُدرِسون في برامج الدراسات العليا، أو يشرفون على بحوث طلاب الدراسات العليا، أن يساهموا بفاعلية في إجراء البحوث في مجال تخصصاتهم. ويجب أن يشارك أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا أو الإشراف على طلاب بحوث الدراسات العليا بنشاط من خلال إجراء بحوث في هذا المجال. ويجب توفير ما يكفي من المرافق والتجهيزات لدعم أنشطة البحث بالكليات ومساعدة طلاب الماجستير والدكتوراه على تلبية هذه المتطلبات. كما يجب تشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وغيرها من المؤسسات البحثية على مواصلة البحوث ونشر نتائجها ، كما يجب تقدير مساهماتهم في هذه البحوث وأن ينعكس ذلك على معايير التقويم والترقية. ويجب رصد نتائج بحوث المؤسسة وإصدار تقارير عنها، ومقارنتها بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة. علاوة على ذلك، يجب وضع سياسات واضحة وعادلة للملكية وتسويق حقوق الملكية الفكرية.	يجب على أعضاء هيئة التدريس الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا أو يشرفون على بحوث طلاب الدراسات العليا إن يساهموا بفاعلية فى إجراء البحوث في مجال تخصصاتهم. ويجب توفير ما يكفي من المرافق والمعدات لدعم أنشطة البحث بالكليات ومساعدة طلاب الماجستير والدكتوراه على تلبية هذه المتطلبات في المجالات ذات الصلة بالبرنامج. كما يجب تقدير مساهمات أعضاء هيئة التدريس في هذه البحوث, وأن ينعكس ذلك على معايير التقويم والترقية.
المتطلبات الخاصة بالمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 10 هي كالتالي: 10-1 سياسات البحوث المؤسسية 10-2 مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في البحوث 10-3 تسويق البحوث 10-4 مرافق ومعدات البحوث	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار 10 هي كما يلي 10-1 مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في البحوث 10-2 مرافق ومعدات البحوث

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الحصول على دليل عن استراتيجيات البحوث للمؤسسة من خلال وثائق من قبيل خطة تنمية البحوث, ومعايير التقييم والترقية لأعضاء هيئة التدريس, وسياسات تسويق الأبحاث, والملكية الفكرية, ومدى التعاون مع الهيئات الصناعية والمؤسسات الأخرى. ويمكن الحصول على مزيد من الأدلة من خلال دراسة اتفاقات للتعاون في مجال البحث أو الاستخدام المشترك لمعدات رئيسة. ويمكن أن توفر استفتاءات أعضاء هيئة التدريس والطلاب أدلة بشأن مدى كفاءة توفير مرافق وتجهيزات البحوث.

عادة ما تستند مؤشرات أداء البحوث إلى إحصاءات عن حجم الإصدارات البحثية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس، ونسب أعضاء هيئة التدريس الناشطين في مجال البحوث (وهو مصطلح لا بد من تعريفه) وعدد الاستشهادات البحثية، مع مقارنة هذه الأرقام مع أرقام المؤسسات الأخرى. وعلى الرغم من صعوبة القياس الكمي، فإن المؤسسات التي لديها التزام تجاه خدمة المجتمع أو تقديم مساهمات بحثية قد ترغب في إدراج مؤشرات للمدى الذي يتم من خلاله ترجمة البحوث والأنشطة العلمية إلى تطبيقات عملية في المجال الأكاديمي أو المهني المعني.

معيار 11 : العلاقة مع المجتمع

معيار المؤسسة	معيار البرنامج

لا بد من الاعتراف بأن المساهمة في المجتمع من المسؤوليات المؤسسية الهامة. ويجب توفير المرافق والخدمات للمساعدة في تنمية المجتمع، والتعليم. كما يجب تشجيع الموظفين على المشاركة في المجتمع فضلا عن طرح معلومات عن المؤسسة ونشاطاتها للمجتمع من خلال وسائل الإعلام العامة وغيرها من الآليات المناسبة. إضافة إلى ذلك يجب رصد نظرة المجتمع للمؤسسة وتبني استراتيجيات مناسبة لتحسين التفاهم وتعزيز سمعتها.	ينبغي تقديم مساهمات مناسبة وهامة للمجتمع الذي توجد فيه المؤسسة استنادا إلى معرفة وخبرة أعضاء هيئة التدريس و احتياجات المجتمع لهذه الخبرة. ويجب أن تشمل مساهمات المجتمع الأنشطة التي شُرع فيها والتي يقوم بها الأفراد، وزيادة برامج المساعدة الرسمية التي تنظمها المؤسسة أو ينظمها مديرو البرنامج. وينبغي أن يتم توثيق الأنشطة والتعريف بها في المؤسسة والمجتمع، كما ينبغي تقدير مساهمات الموظفين داخل المؤسسة بالشكل المناسب.
المتطلبات الخاصة للمؤسسة ككل والمتعلقة بالمعيار 4 هي كالتالي: 11-1 السياسات المؤسسية بشأن العلاقة مع المجتمع 11-2 التفاعل مع المجتمع 11-3 سمعة المؤسسة التعليمية	المتطلبات الخاصة ببرنامج محدد والمتعلقة بالمعيار 4 هي كما يلي: 11-1 السياسات المؤسسية بشأن العلاقة مع المجتمع 11-2 التفاعل مع المجتمع

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الاستدلال على جودة العلاقة مع المجتمع من الوثائق التي تصف سياسات خدمة المجتمع، ومعايير تقويم أعضاء هيئة التدريس التي تشمل خدمة المجتمع، والأدلة والعمليات الخاصة بالتصريح والتعريف بالمؤسسة في وسائل الإعلام والتصريحات التي تنشرها المؤسسة و ما يكتب عنها في وسائل الإعلام، وتقارير العلاقات مع المجتمع التي تشمل مسائل مختلفة مثل استخدام المجتمع للمرافق المؤسسية، ومشاركة الموظفين في لجان المجتمع أو مشاريع التنمية، بالإضافة إلى التفاعل مع المدارس وغيرها من الوكالات من الممكن أن يوفر معلومات ذات صلة. ويمكن الحصول على وجهات نظر المجتمع حول جودة هذه المؤسسة باعتبارها عضوا محترما في المجتمع من خلال استطلاعات الرأي.

وهناك عدة أشكال من الأدلة ومن ضمنها منح تقديرات (مثال: ممتاز , جيد جدا, ...الخ) بحيث يمكن استخدامها بشكل مباشر كمؤشرات للأداء. ولكن في هذا السياق وخاصة فيما يتعلق برسالة هذه المؤسسة، والمجتمع الذي تعمل فيه تعد هذه المؤشرات ذات أهمية في تقرير جوانب الأداء التي ينبغي أن ترصد عن كثب.

4-2 متطلبات الجامعة

هناك متطلبات إضافية للموافقة على جامعة ما واعتمادها قبل أن تبدأ عملها وفقا لهذا المسمى. وتتعلق هذه القضايا بنطاق البرامج المعروضة، ومستويات البرامج المقدمة، ومدى المشاركة في البحوث، فضلا عن الأنشطة العلمية المتواصلة من قبل أعضاء هيئة التدريس على جميع المستويات في المؤسسة، وحجم المؤسسة الذي يعتبر ضرورياً للحفاظ على هذه الأنشطة بشكل مستمر. والمتطلبات الواردة هنا تمثل الحد الأدنى وليس مستوى الأداء المرغوب فيه. ويتوقع أن يكون للجامعات العريقة مستويات مرتفعة من النشاط البحثي بشكل دائم وخاصة في مرحلة الدراسات العليا أعلى من المستويات التي سبق ذكرها هنا، كما أنها ستتولى تقييم أدائها في مجال البحث والدراسات العليا مقارنة بالجامعات الدولية عالية المستوى.

المعيار

يجب أن تلتزم المؤسسة بتكوين ونقل وتطبيق المعرفة من خلال البحوث والأنشطة العلمية وتنمية المهارات المهنية العالية وتأهيل الباحثين في عدد من المجالات من خلال برامج البحوث المتخصصة والأكاديمية للمرحلة الجامعية والدراسات العليا.

الممارسات الجيدة في الجامعة

تتجلى الممارسات الجيدة المتعلقة بأنشطة الجامعة في عدد من المعايير الواردة في *معايير ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي* والتي تتصل بمتطلبات التعلم، ودعم المنح الدراسية والبحوث المناسبة للبرامج المقدمة. وبالنسبة للجامعات، سوف تأخذ هذه الممارسات في الاعتبار المتطلبات الخاصة للبحوث وتقديم البرنامج المتوقع لهذه المؤسسة.

ويلفت الانتباه بشكل خاص الى الوصف المقدم فيه :

التعلم والتعليم

مصادر التعلم

التجهيزات والمرافق

البحوث

الحد الأدنى من المتطلبات المحددة هي:

نطاق البرامج

تقدم المؤسسة برامج فى ثلاثة مجالات على الأقل من مجالات المعرفة واسعة للتعلم[1] وبحد أدنى 10 ٪ من طلاب المؤسسة المسجلين في البرامج في كل من هذه المجالات الثلاثة .

مستوى البرامج المقدمة

ينبغي أن تقدم برامج المرحلة الجامعية في ثلاثة على الأقل من مجالات التعليم. أما بالنسبة لبرامج الدراسات العليا فيجب أن تقدم حتى مستوى الدكتوراه فيما لا يقل عن واحد من هذه المجالات، وفي درجة الماجستير يجب أن تقدم البرامج الدراسية في اثنين على الأقل من مجالات التعليم. ولابد من تسجيل ما لا يقل عن 5 ٪ من الطلاب في برامج الدرجات العليا. كما يجب أن يتم تسجيل 2.5 ٪ على الأقل في الدرجات البحثية.

المشاركة في البحوث

ويجب أن ينفق ما لا يقل عن 2.5 ٪ من الميزانية التشغيلية السنوية للمؤسسة (باستثناء مكافآت الطلبة) على دعم البحوث أو إجرائها وهذا المبلغ من الممكن أن يشمل المنح البحثية الخاصة، وحصة المؤسسة من مشاريع البحث والتطوير المشتركة، وتوفير الدعم للمعدات البحثية المتخصصة اللازمة لبحوث موظفي وطلاب الدراسات العليا، بيد أنها لا تشمل تمويل تدريس برامج الدراسات العليا أو غيرها من البرامج، أو الإدارة العامة للبرامج .

النشاطات العلمية المستمرة

ينبغي أن يشترك أعضاء هيئة التدريس من جميع مستويات المؤسسة في الأنشطة العلمية التي تكفل الإلمام بآخر التطورات في مجالاتهم، وعرض تلك التطورات في تدريسهم، ومن المتوقع أن يكون أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس في مرحلة الدراسات العليا مؤهلين على مستوى الدكتوراه وأن يكونوا علماء وباحثين نشطين وان يبرهنوا على ذلك بإصداراتهم

[1] *لأغراض هذا المتطلب، يعتبر ما يلي مجالات واسعة للتعلم. 1. الفنون الجميلة وفنون الأداء، 2. الدراسات الإنسانية والدينية، 3. التربية، 4. العلوم الاجتماعية، 5. إدارة الأعمال، 6. القانون، 7. العلوم، 8. علوم الحاسب الآلي، 9. هندسة التصنيع والتشييد، 10. الدراسات الزراعية وما يعادلها، 11. العلوم الصحية، 12. الخدمات الشخصية والمجتمعية، (التصنيف قابل للتعديل)*

العلمية المحكمة، و **عند تقديم برامج مهنية على مستوى الدراسات العليا يمكن الاستعاضة عن مؤهل الدكتوراه عند نسبة معقولة من أعضاء هيئة التدريس بالخبرة الطويلة والناجحة والحديثة في المجال المعني.**

حجم المؤسسة

الحد الأدنى لحجم الجامعة من حيث التحاق الطلاب هو 2000 طالب بنظام الدوام الكامل (الانتظام) في برامج التعليم العالي. وهذا العدد لا يشمل الطلاب المسجلين في البرامج التحضيرية أو التمهيدية، أو في غيرها من المقررات الأخرى التي لا تمنح درجات علمية.

مؤشرات الأداء والأدلة

يمكن الاستدلال على جودة الجامعة من مجموعة من المصادر ذات الصلة بالمتطلبات الخاصة لمثل هذه المؤسسة. وينبغي أن تشتمل المعلومات العامة على بيانات إحصائية عن عدد المسجلين، ومعدلات التقدم الدراسي والتخرج، والتجاوب مع استفتاءات الخريجين والموظفين كما هو الحال مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى. ويمكن تقديم معلومات عن مدى تأثير المنح الدراسية والبحوث من خلال أرقام ومعدلات نشر البحوث في الإصدارات البحثية المشار إليها، والاستشهادات الواردة في المجلات البحثية، ومعدلات نشر بحوث طلاب الدراسات العليا, وعدد براءات الاختراع. وبالنسبة للجامعات العريقة فإن الانضمام للتصنيف الدولي للجامعات واحتلال مركزا مرموقاً فيه يعد مؤشراً جيداً للاستدلال على جودة الجامعة.

وبالنسبة لكثير من هذه البنود، تتماثل مؤشرات الأداء المناسبة مع نظرائها في المؤسسات كما أنها تتصل بكافة المعايير الموضحة سلفا. ولكن من المهم لأي جامعة أن تضم من بين المؤشرات التي تستخدمها المسائل التي تتعلق بهذه المتطلبات الخاصة، بما في ذلك مستوى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الأنشطة العلمية والبحثية، ونسب الطلاب المشاركين في الدراسات العليا والبرامج البحثية، ومستوى النتائج البحثية للمؤسسة ككل.

ملحق

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في المملكة العربية السعودية

للمساعدة في تحقيق فهم مشترك للمفاهيم والمصطلحات الهامة المستخدمة في نظام الاعتماد وضمان الجودة، قررت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي تعريف المصطلحات بالمعاني التالية على أن يتم استخدامها لأغراضها. التعريفات مكتوبة بالخط المائل، ويليها تفسيرات موجزة .

المساءلة

تحمل فرد أو مؤسسة أو منظمة مسؤولية أنشطتها تجاه سلطة أخرى.

في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، عادة تكون المؤسسة "مسؤولة"، ويجب أن تقدم تقارير إلى الحكومة أو الجهة الحكومية التي توفر لها التمويل وتوافق على إنشائها. وفي إطار المؤسسة، يتشارك أعضاء هيئة التدريس والموظفون في تحمل "المسئولية" أمام الإدارة العليا و بدورها تقف الإدارة العليا مسؤولة أمام المجلس.

في أنظمة ضمان الجودة والاعتماد، عادة ما يكون هناك فصل بين المنظمات المسؤولة عن المساءلة المؤسسية وتلك المسئولة عن تقييم الجودة المستقل .

الاعتماد

شهادات رسمية تمنحها هيئة معترف بها تؤكد أن البرنامج التعليمي أو المؤسسة التعليمية يفيان بالمعايير المطلوبة.

من أجل الاعتماد، يجب أن تمتثل المؤسسات أو البرامج للمعايير العامة المتوقعة للممارسة الجيدة. وقد حددت الهيئة المعايير التي ستطبقها في وثيقتين، *معايير ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي ومعايير ضمان الجودة والاعتماد في برامج التعليم العالي*. وهناك أيضا إشارة إلى عدد من الوثائق منها الإطار الوطني للمؤهلات والذي يصف المعايير العامة المتوقعة لنتائج التعلم في أربعة مجالات للتعلم؛ وبيان يظهر تطبيق هذه المعايير على برامج التعليم عن بعد، وهناك أيضا معايير للتدريب التقني قيد الإعداد. وتم توضيح هذه البيانات في الشروط العامة المطبقة في جميع مجالات الدراسة. ومن الضروري أيضا للبرامج أن تلبي المتطلبات اللازمة للممارسات المهنية في العديد من المجالات المهنية. ولم تقم الهيئة بتوفير تفاصيل هذه المتطلبات بعد، وإلى أن يتم توفيرها، من المتوقع من المؤسسات أن تدرس متطلبات الهيئات الدولية المتخصصة المانحة للاعتماد في مجال الدراسة المعني. ويمكن منح الاعتماد في البداية على أساس مؤقت، وسوف يكون ذلك عادة أثناء دراسة خطط لبرنامج أو مؤسسة جديدة. وبعد تطبيق البرنامج لفترة كافية من الوقت وإتمام أول دفعة من الطلاب للبرنامج، يتم إجراء مراجعة ويمكن أن يتم منح البرنامج الاعتماد الكامل بدلا من المؤقت. وعادة ما يكون الاعتماد ساري لمدة خمس سنوات بعدها تحتاج البرامج إلى مراجعة يتم من خلالها تجديد الاعتماد كل خمسة سنوات.

هنالك أشكال متعددة من الاعتماد لأنظمة ضمان الجودة في مختلف البلدان. انظر وصف الاعتماد المؤسسي، واعتماد البرامج ، والاعتماد المهني، والاعتماد المؤقت، والاعتماد الدولي .

التقويم

عملية قياس الأداء بالنسبة إلى المعايير أو المقاييس المتبعة

يطبق التقويم في سياقين مختلفين: فالمعنى الأولى للمصطلح هو تقويم أداء الطلاب في الاختبارات أو الامتحانات أو غيرها من المهام لتقويم تحقيق نتائج التعلم المرجوة، وعملية تقويم جودة أداء العناصر داخل إطار المؤسسة التعليمية.

المعنى الثاني للمصطلح أنه يستخدم لتقويم جودة التعليم، وفعالية برنامج أو مقرر ما في تحقيق أهدافهما، أو فعالية العديد من العناصر الأخرى من عمليات المؤسسة. ويمكن الحصول علي معايير الأداء لأغراض التقويم هذه من مصادر مختلفة ، ولكن من وجهة نظر الهيئة المتبعة في تنفيذ مسئولياتها المتعلقة بمنح الموافقة والاعتماد، يتم تعريف المعايير في الوثائق التي أقرتها لهذه الأغراض، وبخاصة الإطار الوطني للمؤهلات *ومعايير ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.*

التقويم الخارجي :

مراجعة مستقلة للتحقق من التقارير التي تمثل سجل النشاط الحقيقي والصحيح وأن المعايير المعترف بها قد تم تحقيقها.

يستخدم مصطلح "المراجعة" على نطاق واسع لمراجعة الحسابات المالية والتي تقوم بها سلطة مستقلة للتحقق من دقة التقارير المالية والامتثال للمعايير المحاسبية.

يُستخدم هذا المصطلح في أنظمة الجودة للمرحلة ما بعد الثانوية للإشارة إلى عمليات التقويم الخارجية المستقلة لجودة المؤسسة وعمليات ضمان الجودة التي تبنتها. وترتكز المراجعات في المقام الأول على تقارير عن الدراسات الذاتية التي أجرتها المؤسسة، والتحقق من نتائج تلك الدراسات الذاتية كما هو الحال بالنسبة لمراجعة الحسابات المالية. وعلى الرغم من اعتماد معايير الممارسات الجيدة في عمليات التقويم الخارجية، إلا أنه من المعتاد خلال مراجعة الجودة إيلاء اهتمام خاص للأهداف التي حددتها المؤسسة، وتقديم تقرير حول ما إذا كانت العمليات المستخدمة في مؤسسة ما فعالة في تحقيق تلك الأهداف أم لا.

المقارنة المرجعية :

نقاط المقارنة أو مستويات الأداء المستخدمة لتحديد الأهداف وتقييم الأداء.

من الممكن أن تكون مقاييس المقارنة المرجعية هي مستويات الأداء الحالية في المؤسسة (على سبيل المثال، المعدل الحالي لتخرج الطلاب في دراسات إدارة الأعمال)، أو المعايير التي وضعتها وكالة خارجية، أو معايير الأداء في مؤسسة أخرى أو مجموعة من المؤسسات المختارة للمقارنة. (على سبيل المثال، عدد من الإصدارات البحثية لكل موظف أكاديمي يعمل بنظام الدوام الكامل في جامعة س). ويجوز لمؤسسة ما اختيار مؤسسة أخرى مماثلة لها لتكون المرجع الذي يمكن مقارنة جودة عملها على أساسه، أو مقارنة أجزاء معينة من المؤسسة مع مجموعات مماثلة داخل إطار المؤسسة. عادة ما يستحب استخدام المؤشرات (مثل تلك المذكورة أعلاه) والتي يمكن سردها في الشروط الخاصة في هذه المقارنات.

التعلم المزيج :

برنامج يدرس فيه الطلبة من خلال الجمع بين التعليم العادي في الحرم الجامعي، والتعليم الالكتروني.

يمكن إعداد ترتيبات لأساليب التدريس المتنوعة في مجموعة مختلفة من الوسائل منها مقرر عادية في الحرم الجامعي يتم خلالها تدريس أقسام من المقرر باستخدام مواد تم اختيارها ذاتيا، أو برنامج يتم فيه تدريس بعض المقررات باستخدام منهجية

التعليم عن بعد وتدريس بعض المحاضرات في الحرم الجامعي، وتدريس البعض الآخر باستخدام منهجية التعليم وجها لوجه. وفي الحالات التي يتم فيها استخدام طرقا متنوعة، لابد من توفير أشكال مناسبة من المساعدة والدعم للطلاب لدعمهم أثناء التعلم في كل من أشكال التعليم .

الساعات المعتمدة

النقاط أو الساعات المخصصة من قبل المؤسسة لتحديد كُلٍ من متطلبات العمل, أو حجم أو مقدار التعلم المتوقع لوحدة أو مادة ما أو برنامج دراسي معين .

من الممارسات الشائعة تعيين عدد من الساعات أو النقاط المعتمدة للوحدات أو المقررات الدراسية ضمن البرنامج التعليمي، وتحديد قدر من الساعات أو النقاط المعتمدة لإجمالي البرنامج. كما أنه قد يتوافق عدد الساعات المعتمدة مع مدخلان برنامج تعليمي ما مثل عدد ساعات التدريس، أو أعمال المختبرات، أو توقعات الوقت المستغرق في الدراسة الموجهة ذاتيا. ويستخدم مصطلح "الساعات المعتمدة" في هذه النظم على أساس الصيغ التي توفر مستويات مختلفة لتقييم التعليم الرسمي، أو التعليم في المختبر أو المشاركة في الفصل، أو التدريب العملي. كما يستخدم مصطلح " الساعات المعتمدة" في بعض الأنظمة الأخرى للجزء النظري للتعليم الذي حققه المتعلم العادي على مدى فترة من الزمن. والساعات أو النقاط المعتمدة المعينة لقدر معين من العمل أو التعلم يختلف من دولة لأخرى. فعلى سبيل المثال، تستخدم بعض الدول النظام الأمريكي كارنيجي لاحتساب الساعات المعتمدة والذي يخصص 30 ساعة للقدر المتوقع عادة للعمل الأكاديمي في السنة الدراسية الواحدة بنظام الدوام الكامل في المرحلة الجامعية. بينما تستخدم بعض البلدان الأخرى نظام النقاط بحيث تكون 120 نقطة وهو ما يعادل حجم التعلم. ومن الممارسات الشائعة في المملكة العربية السعودية، استخدام 30 ساعة (أو أكثر قليلا حسب عدد ساعات الاتصال وطريقة التدريس) للعمل المتوقع في العام الدراسي الواحد.

التعليم عن بعد

طريقة للتعليم والتعلم يضطلع فيها الطلاب بنسبة كبيرة من دراستهم بشكل فردي في موقع أو مواقع خارج الحرم الجامعي للمؤسسة.

يمكن أن تدعم المواد المطبوعة أو الالكترونية تعليم الطلاب. كما يمكن دعم تعليم الطلاب بمجموعة متنوعة من الآليات التي تستخدم في بعض الأحيان للتفاعل بين الطلاب، من خلال شبكة الانترنت، كروابط مقاطع الفيديو أو المقاطع الصوتية أو الأنشطة الدورية لمجموعات دراسية في مواقع مناسبة. وبالمثل، فإن التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس يمكن أن يتخذ أشكالا متنوعة.

إن مؤسسة التعليم عن بعد هي تلك التي تقدم برامجها من خلال التعليم عن بعد (سواء من خلال المواد المطبوعة، أو عن طريق التعليم الإلكتروني أو الاثنين معا) للطلاب الذين لا يحضرون إلى الفصول الدراسية، ولكنهم يدرسون في الأماكن التي يختارونها وفي كثير من الأحيان في الأوقات التي يحددونها. وحيثما تستخدم مجموعات التعليم عن بعد أو المواد الذاتية المستخدمة في المقررات الدراسية نفسها، أو المقررات الدراسية المختلفة ضمن برنامج تعليمي ما، فإنه يمكننا استخدام مصطلحات التعليم المتنوع أو المزدوج لوصف هذه العمليات. أما مؤسسات التعليم المزدوج فهي التي توفر مزيجا من برامج التعليم عن بعد بالإضافة إلى التعليم في الحرم الجامعي.

مجالات التعلم

عبارة عن فئات واسعة لمخرجات التعلم المتوقعة من برنامج دراسي معين

يطلق وصف مجالات التعلم عادة على عدد من المعارف والمهارات التي يتوقع من الطالب أن يكتسبها في برنامج ما مجتمعة ضمن فئات واسعة. وعلى الرغم من تباين أعداد ومسميات هذه الفئات , إلا أن مجالات التعليم عادة ما تشتمل على

خمس إلى سبع فئات تنطوي على أنواع مختلفة من التعليم وطرق التدريس وتقييم التعليم في هذه الفئات. ومن مجالات التعليم المستخدمة في مكون التعليم العالي للإطار الوطني للمؤهلات في المملكة العربية السعودية هي المعرفة (المقدرة على استذكار المعلومات واستحضارها)، والمهارات المعرفية (المقدرة على تطبيق المفاهيم والمبادئ في التفكير وحل المشاكل)، ومهارات التعامل مع الآخرين وتحمل المسؤولية (القدرة على العمل بفعالية في مجموعات، وممارسة القيادة، وتحمل مسؤولية التعلم المستقل، والتنمية الأخلاقية والأدبية التي ترتبط بهذه القدرات)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمهارات العددية (منها المهارات الرياضية الأساسية ومهارات الاتصالات والقدرة على استخدام تكنولوجيا الاتصالات). وتعد المهارات النفسحركية مهمة جدا في بعض مجالات الدراسة، كما أنها تعتبر مجالاً إضافيا حيثما وجدت صلة بالبرنامج المعني.

مؤسسة التعليم الثنائي

مؤسسات التعليم المزدوج هي المؤسسات التي تقدم للطلبة بعض البرامج من خلال التعليم عن بعد وبعضها الآخر عن طريق التعليم التقليدي في حرم الجامعة .

من المألوف وبشكل متزايد بالنسبة للمؤسسات استخدام المواد الالكترونية وحزم التعليم بوصفها مكملة لطرق التدريس في الحرم الجامعي، ويمكنها أن تتخذ أشكالا متنوعة. وحيثما وجد هذا النوع من التعليم، وجد الكثير من أوجه التشابه بين هذا النهج ومنهجية التعليم عن بعد، غير أن مصطلح "التعليم المزدوج" يستخدم عادة في المؤسسات التي تقدم كل من برامج التعليم في الحرم الجامعي بالإضافة إلى التعليم عن بعد.

التقويم

عملية تقدير وإعطاء قيمة لمرفق أو نشاط معين .

يستخدم مصطلح تقويم أحيانا بالتبادل مع مصطلح تقييم ولكن معناه مختلف قليلاً حيث يرتبط بالقرارات المتعلقة بجودة أو قيمة المسألة قيد النظر. وقد يكون العنصر "المقيّم" للدراسة أكثر اتساعا في معناه وأكثر تفصيلا من التقييم الذي يرتبط عادة بقياس الأداء بالنسبة لمعايير ثابتة ومحددة سلفا.

ضمان الجودة الخارجي

عمليات مراجعة وتقويم المؤسسات وبرامجها وأنشطتها من قبل وكالة خارجية مستقلة .

ضمان الجودة الخارجي عادة ما يكون تقويمات النظراء الدورية المستقلة على أساس تقارير الدراسات الذاتية وهي معدة لغرضين هما تقويم الجودة والتأكد من صحة نتائج الدراسات الداخلية .

وعادة ما يكون تقويم الجودة الخارجي أكثر انتقائية من عمليات التقويم، ويمكن أن يولي اهتماما خاصا لنتائج تعليم الطلبة وغيرها من المسائل المعرفية على أنها أولويات السياسة من قبل المؤسسة، أو من قبل الجهة الحكومية التى ترتبط بها هذه المؤسسة. وقد ينطوي ضمان الجودة الخارجي على دراسة مؤشرات الأداء الرئيسة المنتقاة لاستخدامها في عمليات التقويم على المستوى الوطني.

الغايات أو الأهداف

عبارات عامة تصف التعداد المنشود، تقوم بتوفير دليلاً لوضع الأهداف والتخطيط التفصيلي .

الغايات أو الأهداف العامة تقع بين رسالة المؤسسة، التي تحدد الأغراض العامة للمؤسسة, والأهداف المحددة التي أعدت من أجل تحقيق الغايات، والتي عادة ما تصف نتائج محددة يمكن قياسها بتوقيت محدد. ويمكن لها أن تتصل بأي جانب من جوانب أنشطة المؤسسة .

المدخلات

الموارد المتاحة للمؤسسة والتي تستخدمها لتقديم برامجها .

تشمل المدخلات الموارد المالية، والمرافق والتجهيزات ، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب. ويمكن أن تشمل مؤشرات كفاءة أعضاء هيئة التدريس فالمدخلان يمكن أن تشتمل على عدد أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم ونسب الموظفين إلى الطلاب. ويمكن أن تتضمن مؤشرات التجهيزات بعض الجوانب مثل نسبة معامل الحاسوب إلى عدد الطلاب، أو معدل انخفاض الوقت بسبب وجود أعطال في المعدات.

حتى وقت قريب اعتمد نظم ضمان الجودة اعتمادا كبيرا على مؤشرات المدخلات كمحكات للجودة، وذلك باستخدام أشياء مثل الموارد المالية، ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس، وإمكانات المكاتب، وتوفر أجهزة الحاسوب. ولكن على الرغم من أن هذه النظم لا تزال لها أهمية بصفتها عوامل تمكين، فقد انتقل الاهتمام الآن إلى نتائج التدابير المتصلة بجودة البحوث ومخرجات تعليم الطلاب.

الاعتراف بالمؤسسة

الاعتراف بالمؤسسة يكون بناءً على الإقرار بأن الموارد والعمليات ونتائج التعليم الخاصة بها تلبي المعايير المطلوبة لمؤسسة من نوعها، ومستوى برامجها .

الاعتراف بالمؤسسة عادة ما يحدد مجالات الدراسة التي تعتبر المؤسسة قادرة على تقديمها والمستويات التي يمكن إتاحتها. ويقوم الترخيص النهائي الصادر للسماح للمؤسسة بالتشغيل بتحديد مستويات ومجالات البرامج المسموح لها بتقديمها. على سبيل المثال، قد تكون كلية ما معتمدة لتقديم برامج في الدراسات التجارية والهندسية حتى مستوى البكالوريوس، وفي العلوم التطبيقية حتى مستوى الدبلوم. وقد تكون الجامعة التي تركز على هذه المجالات بعينها قد تم الاعتراف بها لتقدم برامج تصل إلى مستوى الدكتوراه في العلوم والهندسة والأعمال التجارية وحتى مستوى درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية.

ويشير الاعتراف المؤسسي إلى أن المؤسسة لديها القدرة على تقديم برامج معينة في مجالات الدراسة حتى المستوى المحدد. ويحدد الترخيص النهائي رسميا ما هي مخولة للقيام به. ويجب اعتماد كل برنامج مقدم ضمن تلك الحدود لضمان أن البرنامج يلبي المعايير المطلوبة .

ضمان الجودة الداخلي

هي العمليات التي تقوم بها المؤسسة التعليمية لضمان جودة أدائها في كافة الأنشطة .

لا يشمل ضمان الجودة الداخلي عمليات الرصد والتأكد من أن المؤسسة تدير أعمالها بشكل جيد فحسب، ولكن أيضا استخدامها من تلقاء نفسها للأشخاص من خارج المؤسسات الأخرى، من الصناعة أو المهن، أو من غيرها من وكالات

الاعتماد أو ضمان الجودة من أجل المراجعة وتقديم المشورة بشأن برامجها وأنشطتها. وعادة ما يكون ضمان الجودة الداخلي شاملا، بحيث يتعامل مع المدخلات والعمليات والنتائج، وجميع مجالات أنشطة المؤسسة، وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في جميع أنحاء المؤسسة.

الاعتماد الدولي

اعتماد مؤسسة أو برامجها من خلال وكالة اعتماد أنشئت في بلد آخر.

قامت عدد من المؤسسات بالترتيب لتقويم واعتماد كلياتها أو برامجها من قبل الوكالات الدولية المانحة للاعتماد كجزء من ترتيبات ضمان الجودة لديها. وقد ثبتت جدوى ذلك في تحفيز إجراء مراجعات داخلية صارمة وتطوير الجودة فضلا عن ترسيخ سمعتها. وهذه الأنشطة ليست مطلوبة كجزء من نظام الاعتماد وضمان الجودة في المملكة العربية السعودية، ولكن عندما يتم إجرائها تعتبر جزءا من عمليات التقويم وضمان الجودة الداخلية للمؤسسة، أما الأعمال التي تمت والنتائج التي تم التوصل إليها فسيتم دراستها وسوف تؤخذ في الاعتبار أثناء المراجعات التي تقوم بها الهيئة.

مؤشرات الأداء الرئيسة (Kips)

مؤشرات أداء مختارة وتعتبر ذات أهمية خاصة لأغراض تقويم الأداء .

يجوز للمؤسسة تحديد قائمة مختصرة لمؤشرات الأداء الرئيسة التي تعتبرها ذات أهمية خاصة في مجال تقويم الأداء، وتحتاج إلى دليل على تلك المؤشرات من عدد من أقسام المؤسسة، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تختارها كل مجموعة او قسم فى المؤسسة لأغراضها الخاصة، وبالمثل ، فإن وكالة وطنية للجودة مثل الهيئة يمكن أن تحدد قائمة صغيرة من المؤشرات بحيث تعكس قضايا وطنية أو أهداف سياسات معينة لكي يتم استخدامها من قبل جميع المؤسسات .

مخرجات التعلم

المعارف والمهارات الناتجة من المشاركة في المقرر أو برنامج معين.

مخرجات التعلم مصطلح شائع للإشارة إلى التعلم الناتج عن مقرر أو برنامج دراسي تلقاه الطلاب. ونتائج التعلم هي نتيجة لعملية التدريس. وكثيرا ما تكون الإشارة إلى **مخرجات التعلم المرجوة** وهي نتائج التعلم التي يستهدف البرنامج أو المقرر تنميتها.
وقد حددت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد فئات عريضة أو أنواع مخرجات التعلم في مجالات أو مجموعات خمس ، المعرفة ، والمهارات المعرفية ، ومهارات التعامل والمسؤولية ، والاتصالات ، وتقنية المعلومات والمهارات العددية ، والمهارات النفسحركية ، كما قامت بوصف مستوى المعرفة والمهارات المتوقعة لمختلف المؤهلات. وهناك اختلافات في كيفية تنمية نتائج التعلم من قبل الطلاب، علاوة على أن أحد المظاهر الهامة لتخطيط البرامج والمقررات الدراسية هو التخطيط لعمليات التدريس وأشكال التقويم التي ستكون مناسبة للأنواع المختلفة من مخرجات التعلم المرجوة.

المستوى

ويمثل المعيار الفكري والصعوبات المتوقعة خلال تقدم الطلاب في برنامج دراسي معين.

من المعروف أن درجة صعوبة أو تعقيد التعلم تزداد كلما تقدم الطلاب في البرنامج، وهذه الصعوبات تعرف بأنها وصف لمخرجات التعلم المتوقعة. ويمكن تحديد المستويات لسنوات دراسية مثل: السنة الأولى ، السنة الثانية ، السنة الثالثة ، وهكذا، أو لدرجات أكاديمية مثل: الدبلوم ، والبكالوريوس ، والماجستير ، والدكتوراه .

الترخيص

موافقة رسمية تمنحها عادة الحكومة أو وكالة حكومية , للبدء بالعمل أو القيام بأنشطة معينة .

إن منح الترخيص لمؤسسة ما , يتيح لها رسميا البدء في تشغيل وتقديم برامج في مجالات معينة وعلى مستويات محددة في الرخصة التي منحت لها. وإذا ألغي ترخيص المؤسسة فإنه يجب عليها أن تتوقف عن العمل. كما أن هناك نوعا مختلفا من التراخيص التي يُمكِن منحها للأفراد للسماح لهم بالمشاركة في بعض الأنشطة. ويجوز منح التراخيص للأفراد الذين أتموا البرامج المهنية ، والذين يرغبون في ممارسة المهنة.

ويرتبط الترخيص والاعتماد يبعضهما ارتباطا وثيقا. فيجب عند منح الترخيص لمؤسسة ما لتبدأ العمل بصورة طبيعية أن يتبع الترخيص أو أن يكون مشروطاً بتقويم للجودة من خلال عملية الاعتماد والتصديق. وعادة ما يرتبط منح أي ترخيص لشخص ما لممارسة مهنة بعينها باعتماد البرنامج الذي أتمه هذا الشخص.

التغيير الجذري في برنامج معين

يؤثر التغيير الجذري في برنامج ما على عملية اعتماده .

من المتوقع أن يقتضي الأمر إدخال تعديلات في البرامج والمقررات الدراسية من وقت لآخر استجابة للظروف المتغيرة ، بالإضافة إلى نتائج تقويم البرامج والمقررات. وهذه التغييرات مرغوبة جدا لضمان أن تكون البرامج مواكبة لأحدث التطورات. ولكن إذا طرأ تغيير جذري على برنامج معتمد، فمن الممكن أن يؤثر ذلك على اعتماد البرنامج، وأي تغيير من هذا القبيل ينبغي أن يحصل على موافقة لجنة أكاديمية عليا وإخطار الهيئة بذلك قبل تقديمه على الأقل بفصل دراسي كامل. عندئذ يمكن للهيئة تقييم أثر التغيير على الاعتماد الممنوح. ومن أمثلة التغييرات الجذرية: إضافة أو حذف المسار الرئيس لبرنامج (مثل مجالات المحاسبة أو التمويل الدولي ضمن درجة الأعمال أو التجارة) ، أو إضافة أو حذف مقرر دراسي أساسي (مثل الرياضيات في شهادة الهندسة) ، وإحداث تغيير في الدرجة العلمية ينطوي على مجال دراسة جديد أو مؤهل في مهنة مختلفة، أو إعادة توجيه أو وضع برنامج لإعداد الطلبة لمهنة أو وظيفة مختلفة، أو أي تغيير في طول برنامج ، أو الانسحاب المبكر من برنامج طويل (مثل منح درجة الدبلوم في إطار برنامج لدرجة البكالوريوس). وينبغي إخطار الهيئة أيضا بسلسلة البرامج البسيطة التي قد يكون لها أثر تراكمي يعادل أي تغير جذري على النحو المبين أعلاه.

رسالة المؤسسة

بيان عام موجز يحدد أهداف السياسات الرئيسة لتطوير المؤسسة .

على الرغم من كونه يصاغ في عبارات عامة، إلا انه ينبغي أن يكون بيان الرسالة دقيقا بما فيه الكفاية ليكون بمثابة دليل للتخطيط واتخاذ القرارات على جميع مستويات المنظمة، وينبغي فعلا أن يستخدم كأساس لصنع القرار. (على سبيل المثال ، "تحقيق سمعة دولية لجودة البحوث التطبيقية ونقل التقنية، والإبداع ومهارات إدارة المشروعات لدى الخريجين.")

طريقة التدريس

تتضمن أشكال التعليم المختلفة مثل: المحاضرات، الدروس الإضافية، التدريب المعملي، الواجبات الدراسية، .....الخ

يقوم تنظيم التعليم عادة على طرائق التدريس المخطط لها عن طريق الساعات المعتمدة لكل مقرر دراسي ، والتي بدورها تُخصص على أساس مقدار وقت الاتصال في كل من هذه الطرق. ومن الأمثلة على ذلك المحاضرات ، أو الدروس الخصوصية ، أو التدريب المعملي . وينبغي عدم الخلط بين هذا المصطلح واستراتيجيات التدريس التي هي من الأساليب التي يستخدمها المعلم ضمن واحدة أو أكثر من هذه الطرق لتقديم المعلومات، أو تطوير مهارات وسلوكيات حل المشاكل و تحمل المسؤوليات. ويمكن إدراج استراتيجيات مختلفة في مختلف طرق التعليم كجزء من التخطيط التربوي لتطوير نتائج التعلم المرجوة .

الأهداف

هي عبارات محددة تطبق رسالة وأهداف المؤسسة على مجالات معينة من الأنشطة التعليمية، وتشير إلى النتائج المرجوة.

ينبغي تحديد الأهداف وفقا لشروط قياسية محددة بالإضافة إلى مستويات الأداء التي يتعين تحقيقها في غضون الفترات الزمنية المذكورة. وقد ترتبط الأهداف بمخرجات التعليم المرجوة. ويمكن الإشارة إليها على أنها أهداف التعليم، أو أهداف المقررات الدراسية و البرامج التعليمية. كما يمكن أيضا وضع أهداف لبرامج تعليمية أو لتطوير مؤسسي بحيث لا يكون بالضرورة متعلقا بمخرجات التعليم. ويمكن التعبير عن الأهداف بصفتها مستويات أداء محددة بناءا على مؤشرات. (على سبيل المثال ، " بحلول عام 2008، 80 ٪ من طلبة السنة النهائية سوف يحققون حد أدنى من الدرجات لا يقل عن xxxx من xxxx (في اختبار اللغة الإنجليزية). وقد تعتمد الأهداف على أحكام فاصلة (تقوم على أساس مستويات محددة مسبقا لقياس الأداء) أو على معدلات إحصائية (على أساس مقارنة الأداء مع مجموعات أخرى من المؤسسات).

المخرجات

نتائج عمليات التعليم والتعلم والبحث في المؤسسة .

يستخدم هذا المصطلح عادة كوصف نوعي لما تنتجه المؤسسة أو البرامج كمحصلة نهائية لعمليتها التعليمية. فعلى سبيل المثال، تعني الإشارة إلى نتائج تعليم الطلبة عادة كفاءة مستواهم التعليمي وما يمكنهم عمله لإكمال البرامج التي سجلوا بها. وبالمثل، عادة ما تكون نتائج الأبحاث متعلقة بجودة البحوث وأثرها عوضاً عن كونها مجرد إحصاء للإصدارات أو المشاريع البحثية المكتملة.

المنتجات

منتجات أنشطة المؤسسة ، و يعبر عنها بالكمية

يستخدم هذا المصطلح عادة كمقياس كمي لما تنتجه المؤسسة، مثل الإشارة إلى عدد الخريجين أو عدد المنشورات البحثية لأعضاء هيئة التدريس.

المؤسسات الشريكة

مؤسسة أنشأت علاقة تعاقدية رسمية مع مؤسسة للتعليم العالي لتوفير الخدمات .

يمكن أن تختلف طبيعة ترتيبات الشراكة بين مؤسستين تعليميتين من مؤسسة لأخرى. ففي بعض الحالات، قد تنطوي الشراكة على مجرد توفير عدد من خدمات الدعم لمؤسسة تعليمية محلية. وفي المقابل قد يكون هناك بعض الترتيبات بين مؤسستين شريكتين بحيث يتم منح الدرجة العلمية لمؤسسة تعليمية ما في برامج تعليمية ومقررات دراسية قدمت عمليا تحت إشراف مؤسسة تعليمية أخرى. وبغض النظر عما إذا كانت هذه الدرجات تمنح من قبل مؤسسة محلية أو دولية، فلابد من الوفاء بالمتطلبات اللازمة لتشغيل أي مؤسسة أو برنامج تعليمي في المملكة العربية السعودية بالكامل.

تقويم النظراء

تقويم وتقديم تقارير عن برنامج ما أو مؤسسة معينة أو جزء من مؤسسة من قبل مقيمين خارجين ذوي خبرة من المؤسسات أو المهن المماثلة ومختصين في المجال المعني ، أو بالتنسيق مع هيئة أو إدارة في مؤسسات التعليم العالي .

إن من أهم عناصر هذا المفهوم أن المقيمين هم نظراء لديهم الخبرات الضرورية في المؤسسات أو البرامج المماثلة. كما أنهم على دراية كافية بطبيعة وأغراض المؤسسة والتحديات التي تواجهها. ومن المهم أن تعترف المؤسسة قيد التقويم بأهمية دورهم. ومن الضروري أيضا أن يكون المقيمين مستقلين تماما عن المؤسسة التي يجري مراجعتها حتى لا يكون هناك تضارب حقيقي أو تصوري في المصالح، كما يجب أن يكونوا مدربين بعناية على مهمتهم وملتزمين بالمساعدة في التطوير. وينبغي أن يتسموا بالحساسية تجاه رسالة وأهداف المؤسسة وبرامجها فضلا عن كونهم على دراية بالمعايير الدولية لنوع البرنامج التعليمي أو المؤسسة التعليمية قيد المراجعة.

مؤشرات الأداء

أشكال محددة من الأدلة (يتم عادة اختيارها مسبقا) تستخدمها المؤسسة أو أي وكالة أخرى لتقديم دليل على جودة الأداء .

ينبغي أن تكون مؤشرات الأداء محددة وذات صلة مباشرة قدر المستطاع بالأهداف والمقاصد التي تتعلق بها. ولكن التدابير المباشرة لبعض أهم الأهداف (مثل جودة التعلم لدى الطلاب) يصعب العثور عليها في بعض الأحيان. وبناء عليه، فإنه يجب استخدام بعض الأدلة غير المباشرة أحيانا مثل تقييم الطلاب للبرامج، ونتائج التوظيف واستطلاعات أراء أرباب العمل. وبما أن المؤشرات غير المباشرة يمكن أن تخضع لمؤثرات أخرى فمن المعتاد أن تستخدم عدة مؤشرات مختلفة ولكنها ذات صلة بالأهداف المهمة، بالإضافة إلى تفسيرها باستخدام نظام مستقل للتحقق من التفسيرات. ويستخدم مصطلح "المثلثات" أحيانا في عدة مؤشرات لتقديم أدلة عن هدف معين من وجهات نظر مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن الحصول على دليل على كفاءة أعضاء هيئة التدريس من خلال عدة مؤشرات مثل مستويات المؤهلات، ونتائج البحوث، وتصنيف الطلاب لفاعلية التدريس.

العمليات

تتضمن الترتيبات الإدارية والسياسات والإجراءات التنظيمية التي تقوم بها مؤسسة تعليمية ما في مجال تخطيط ، ومراجعة وتقديم برامجها .

العمليات هي ما يحدث في مؤسسة ما من استخدام المدخلات المتاحة لديها لإنتاج المخرجات والنتائج الخاصة بها. ويشمل هذا التعبير عمليات التدريس وإجراءات التقويم وعمليات إدارة البحوث والأنشطة الاجتماعية، فضلا عن مجموعة واسعة من الأنشطة الأخرى التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البرامج التعليمية .

اعتماد مهني

اعتماد برنامج لإعداد الطلاب لمهنة ما, وان ذلك البرنامج يطور المعارف والمهارات اللازمة لممارسة المهنة المعنية وفقا لمستوى الكفاءة المطلوبة.

يهدف الاعتماد المهني إلى ضمان أن البرامج التعليمية تفي بالمعايير الأكاديمية العامة، وإلى تنمية معارف ومهارات محددة لممارسة المهنة المعنية في المجتمع. ويطبق هذا في معظم البلدان في مجالات مهنية مثل الطب وغيرها من المجالات ذات الصلة بالصحة، والهندسة، والمحاسبة، وعلم النفس، والقانون وغيرها. وفي بلدان أخرى، يُمنح هذا النوع من الاعتماد المهني المتخصص من قبل الجمعيات المهنية المعترف بها من قبل الحكومة أو من جانب الوكالات الحكومية.لهذا الغرض.

ويختلف هذا النوع من الاعتماد عن الاعتماد الأكاديمي الذي يمنح شهادة بأن البرنامج يلبي المعايير الأكاديمية، ويتوافق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. وفي الممارسة العملية، عادة ما يتطلب الأمر الاعتماد الأكاديمي والمهني على حد سواء للمجالات المهنية على الرغم من إمكانية الجمع بين الاثنين في عملية اعتماد واحدة.

البرنامج

هو برنامج منظم للدراسة يتبعه الطلبة في مجال أكاديمي ، أو يؤدي إلى التأهيل المهني ، بحيث أن النجاح في إتمامه يؤهلهم للحصول على درجة أكاديمية .

يعتبر البرنامج مجموعة متكاملة من المقررات الدراسية والأنشطة التي تؤدي إلى مؤهل، ولكن التمييز بين ما يعتبر برنامج واحد أو مجموعة من البرامج ذات الصلة من الصعب تحقيقه، ويمكن توضيحه على النحو الأمثل من خلال الأمثلة.

يعتبر برنامج درجة البكالوريوس الخاص بإعداد الطالب ليكون مهندسا مدنيا مختلفا عن برنامج لإعداد مهندس ميكانيكي، على الرغم من إمكانية وجود بعض المقررات الدراسية المشتركة بينهما. وبالمثل، إذا كان طالب قد أكمل برنامج درجة بكالوريوس ويود أن يلتحق ببرنامج الدراسات العليا الذي يؤهل لدرجتي الماجستير والدكتوراه في نفس المجال العام، فهذا من شأنه أن يعتبر برنامج منفصلا. ويتصل الاختبار في هذه الأمثلة بوجود مؤهل يعتبر كاملا في حد ذاته. أما بالنسبة للبرنامج المهني، فهو يؤهل الشخص الذي درس البرنامج للممارسة المهنية في هذا المجال. وهذا التمييز لا يتعلق بالضرورة بالتنظيمات الإدارية لمؤسسة تعليمية ما أو لكلية معينة. وفي المثال المذكور، فإن من المرجح أن قسم الهندسة المدنية سوف يقدم كلا من الدراسة الجامعية وبرامج الدراسات العليا. ومن الممكن أيضا أن تقوم مؤسسة بتنظيم نفسها بهذه الطريقة بحيث تعمل كإدارة واحدة تقدم برامج في كل من الهندسة الميكانيكية والمدنية وذلك وفقا لرغبتها.

وليس من الضروري أن يمثل مسمى الدرجة الأكاديمية دليلا مفيدا لما ينبغي اعتباره برنامجا تعليمياً. فعلى سبيل المثال، فان المسميات العامة مثل بكالوريوس الآداب، أو بكالوريوس إدارة أعمال، أو بكالوريوس العلوم، من الممكن أن يندرج تحتها العديد من البرامج المختلفة. فتحت تصنيف الآداب يمكن إدراج برامج في التاريخ والعلوم الاجتماعية، وعلم النفس، والعمل الاجتماعي ، أو غيرها. ويمكن أن تتضمن درجة إدارة الأعمال برامج منفصلة للمحاسبة، أو الاقتصاد، أو التنظيم والإدارة ، وهذه البرامج ستكون مختلفة تماما وتؤهل لمهارات مهنية مختلفة على نحو تام.

وعلى الرغم من أن البرامج التي استخدمت في هذه الأمثلة ينبغي اعتبارها كيانات منفصلة، وينبغي اعتمادها على هذا النحو، يمكن دراسة مجموعات من البرامج ذات الصلة معا في عملية الاعتماد شريطة أن يكون من الممكن لفريق عمل التقويمات الخارجية أن يضم الخبرات الضرورية .

اعتماد البرامج .

اعتماد برنامج تعليمي للدراسة من خلال منحه شهادة تبين أنه يلبي المعايير المطلوبة لتقديم برنامج تعليمي في هذا المجال على المستوى المطلوب.

يتضمن اعتماد البرامج قراراً بأن الجودة والمعايير المطبقة مناسبة للدرجة التي يؤهل لها. ويأخذ تقويم المعايير في الاعتبار طبيعة كل من التعليم والتعلم في مختلف مجالات الدراسة، بالإضافة إلى مستوى التعليم و مدى صعوبته ، وكمية التعلم

المطلوبة للدرجة العلمية. وقد تم تحديد المعايير العامة لنتائج التعلم بالنسبة للبرامج التي تؤهل إلى درجات مثل البكالوريوس ، والماجستير والدكتوراه في الإطار الوطني للمؤهلات ويجب الوفاء بها في جميع البرامج التي تؤدي إلى هذه الدرجات، بغض النظر عن نوع المؤسسة التي تقدم البرنامج. وبالإضافة إلى تلبية متطلبات أطر العمل، يجب أن يفي البرنامج بالمعايير المحددة في "معايير ضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم العالي" ، وبالنسبة للبرنامج المهني، يجب أن يوفر معارف محددة فضلا عن المهارات اللازمة لممارسة المجال المعني .

الاعتماد المؤقت

الاعتماد بشكل مؤقت لبرنامج أو مؤسسة تعليمية جديدة بعد تقويم خطط التنمية .

قد يتم اعتماد برنامج تعليمي معين أو مؤسسة تعليمية جديدة بشكل مؤقت على أساس خطط تفصيلية. ويتيح ذلك الفرصة للمؤسسة لبدء العمل، أو لتدريس هذا البرنامج بقدر معقول من الثقة من أنه إذا كان يجري تنفيذ الخطط على النحو المقترح من المرجح أن يتم منح الاعتماد. ويقصد بهذه العملية أن الطلاب يمكنهم الاعتماد على كفاءة المؤسسة والبرامج المعتمدة بصفة مؤقتة عند تقديمها للمرة الأولى. ويتم رصد أعمال المؤسسة خلال هذه المرحلة الأولية وتقديم تقارير عن التقدم الذي يجب أن يحرز. ويجب منح الاعتماد الكامل بعد أن تستكمل أول دفعة من الطلاب برامجها. وإذا كانت الخطط لا تنفذ على مستوى مقبول من الجودة وفي غضون الوقت المحدد للاعتماد المؤقت ، فإنه سوف يتم إلغاؤها وسحب ترخيص المؤسسة أو تقديم البرنامج التعليمي .

الإطار الوطني للمؤهلات

وثيقة تحدد طبيعة وكمية ومستويات أو معايير التعلم اللازم لدرجات أكاديمية أو مهنية.

تحدد أطر المؤهلات مستويات متزايدة من امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة لتلك الدرجات الأكاديمية أو المهنية.

وقد تم وصف مخرجات التعلم المتوقعة في مجالات واسعة، مثل المعرفة والقدرة على تذكر المعلومات، والمهارات الذهنية كإتقان المفاهيم والمبادئ والنظريات والقدرة على تطبيقها في حل المشاكل والتفكير النقدي، ومهارات تقنية الاتصالات والمعلومات، والقدرة على التعلم الذاتي، والقدرة على العمل بشكل فعال وبناء مع المجموعات. ويمكن للإطار الوطني للمؤهلات أن يضم السمات الطلابية المتعلقة بالقيم والوعي الثقافي الذي يعكس الثقافة الوطنية والسياسة التعليمية.

و في كثير من الحالات، ترتبط أطر العمل المحددة على نطاق واسع بمواصفات أكثر تحديدا من المعرفة والمهارات اللازمة لمجالات مهنية محددة أو فروع من المعرفة. ويمكن استخدامها كمقاييس مرجعية أساسية للبرامج التي تؤهل إلى الاعتماد المهني وتسجيل أو ترخيص الخريجين للممارسة المهنية في مجالات مثل الطب أو الهندسة، أو المحاسبة، أو القانون، أو التعليم.

الجودة

القيمة أو القدر الكمي أو المستوى الذي يمنح لمؤسسة تعليمية أو برنامج تعليمي مقارنة بالمعايير المقبولة عموما لمؤسسة تعليمية أو برنامج تعليمي من نوعه.

يعتمد تقويم الجودة عموما على الأداء المتعلق بالمعايير المقبولة من الممارسات الجيدة، ولكن أيضا "ملائمة الهدف للرسالة" الذي يأخذ بعين الاعتبار أن هناك متطلبات مختلفة لأنواع مختلفة من المؤسسات أو البرامج. كما أن هناك اختلافات هامة في

الرسالة والتي لها صلة بدراسة جودة المؤسسات. ويتم أيضا دراسة "ملائمة الهدف للرسالة" حتى يؤخذ في الاعتبار مدى مناسبة رسالة المؤسسة للبيئة التي تعمل فيها.

ويعتبر مصطلح "الجودة" مصطلح نسبي مقارنة بمصطلح "القيمة" أو "المعيار" في سياقات أخرى. وعند استخدامه في التخطيط والتقويم في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، ينبغي أن يرتبط المصطلح ببعض الخصائص المحددة وبعض مستويات أو معايير الأداء.

وعندما يستخدم المصطلح بشكل عام دون تحديد لأي خصائص للنظام (على سبيل المثال كما هو الحال في "جودة التعليم العالي" أو "جودة مؤسسة ما") فسوف يمثل إشارة إلى مجموعة من العناصر منها على سبيل المثال لا الحصر مستوى تحصيل الطلاب، وقدرة ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس، ومستوى المرافق والتجهيزات، وفعالية التعليم، والتخطيط والعمليات الإدارية، ومدى ملائمة البرامج. لذا فإنه وفقا لنظام ضمان الجودة والاعتماد في المملكة العربية السعودية فإنه ينبغي خلال تقويم الجودة الرجوع إلى المعايير التي حددتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في مجالات الأنشطة الإحدى عشر.

وفي بعض الحالات قد تكون بعض جوانب الأداء ذات جودة عالية نسبيا، و في البعض الآخر قد تكون ذات جودة منخفضة نسبيا ، ويمكن أن يعتمد التوازن بين الحالتين على رسالة وأولويات المؤسسة التعليمة. وبالتالي يجب أن يأخذ التقويم الشامل في الاعتبار قرارات القيمة المتعلقة باختيار وأهمية الخصائص النسبية من حيث دراستها، وفهم ما ينبغي أن يعتبر ممارسة جيدة فيما يتعلق بأي منها.

و في بعض الأحيان تعرف وكالات الجودة مصطلح "الجودة" على أنه البعد الفردي لملائمة الهدف للرسالة، وهو نهج يعطي أهمية خاصة للتنوع بين المؤسسات في الرسالة والأهداف. وبموجب هذا التعريف، يقع معيار الأداء ضمن مفهوم ملائمة الهدف للرسالة (أو الرسالة والأهداف) التي تحددها المؤسسات. ويخضع هذا التعريف في بعض الأحيان لانتقادات من جانب بعض المؤسسات الذين يعتقدون أنه لا يعطي القدر الكافي من الاهتمام لمعايير الأداء.

وبسبب الالتباس المحتمل نتيجة وجود تفسيرات مختلفة، ووجود حاجة لدليل واضح للمؤسسات حول معايير تقويم الجودة، تضع معظم وكالات الجودة مرجعية محددة إلى "المعايير العامة للممارسات الجيدة" في تحديد معايير التقويم، وتوفير مبادئ توجيهية أو وثائق مرجعية توضح الأمور التي تحتاج إلى دراسة ووصف لما يعد على أنه ممارسة جيدة.

ضمان الجودة

عمليات التقويم والمتابعة المتعلقة بجودة الأداء، والتي تخدم غرضين مختلفين:

(أ) ضمان الحفاظ على المستوى المطلوب من الجودة وتطويره.

(ب) توفير ضمان للأطراف المعنية بأن الجودة يتم الحفاظ عليها عند مستويات مماثلة للممارسة الجيدة في المؤسسات المتميزة في مناطق أخرى من العالم.

يدخل ضمن ***الأطراف المعنية*** في هذا السياق، الطلاب والحكومة والمجتمع بمفهومه الأشمل، بما في ذلك الآباء والجمعيات المهنية المتخصصة و سوق العمل.

وعادة ما يشمل ضمان الجودة عمليات داخلية وخارجية على حد سواء. ومن المتوقع وضع آليات لضمان الجودة داخل كل مؤسسة على أساس مستمر كجزء من تقديم البرنامج العادي، وعادة ما ينطوي ذلك على بعض المدخلات الخارجية. وتتطلب المصداقية العامة للجودة تقويم دوري خارجي من قبل سلطة مستقلة، كما أن تقديم المشورة الخارجية المستقلة من العناصر الهامة لاستراتيجيات التطوير.

تطوير الجودة

تغيير في المدخلات والعمليات والنتائج التي تعمل على تطوير جودة الأداء، وعادة ما يكون ذلك عبر مجموعة كاملة من أنشطة المؤسسة. وقد يستخدم المصطلح لوصف الاستراتيجيات التي تستخدمها جهة أو منظمة أخرى لإحداث هذه التغييرات، والتحقق من نتائجها.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسة لتطوير الجودة لا تقع بالضرورة على عاتق مؤسسة تقدم برامج تعليمية، إلا أنه من الممكن أن تساعد الإجراءات المتخذة من قبل سلطة خارجية ممثلة في خدمات الدعم، أو الحوافز، أو اللوائح إلى تطوير الجودة عبر طرق عدة. كما يمكن أيضا وصفها بأنها استراتيجيات لتطوير الجودة. أما مصطلح "تعزيز الجودة" المستخدم في بعض أنظمة ضمان الجودة فيحمل نفس معنى "تطوير الجودة".

الوزارة المسئولة

الوزارة المسئولة عن إنشاء، أو تنظيم، أو الإشراف على إحدى مؤسسات التعليم العالي.

هناك عدد من الوزارات المختلفة والمسئولة عن مؤسسات مرحلة التعليم ما بعد الثانوي كلٌ في مجال نشاطها، والتي قامت بوضع لوائح لتلك الأنشطة تمكنها من توفير الدعم المالي والمساعدة في تطوير الجودة. كما أنها عادة ما تملك نظما للمساءلة بما في ذلك ترتيبات تقديم التقارير السنوية. وفي تقويماتها للجودة لأغراض الاعتماد وضمان الجودة، تدرس الهيئة كلا من أنشطة المؤسسات ونتائج تفاعلها مع الوزارات المسئولة التي شاركت معها.

معادلة الجودة (بديل الإعتماد)

الإقرار بأن وحدة دراسية ما أو مقرر دراسي ما أو أي من عناصر البرنامج التعليمي يعادل من حيث الجودة والشمولية عنصرا مماثلا يقدم في مكان آخر.

إن هذا المفهوم له أهمية خاصة عندما يجري النظر في اعتماد وحدات دراسية أُنهيت أو أُتِمت في مؤسسة أخرى، سواء داخل المملكة العربية السعودية أو في أي مكان آخر. و ينبغي أن تختلف تفاصيل ما يتم تدريسه، والنهج المتبع في التدريس وفقا لاحتياجات وخلفيات المجموعات المختلفة من الطلاب والبيئة التي يعيشون فيها. غير أنه يجب ألا يصبح التكيف لتلبية هذه الاحتياجات عائقا أمام اعتماد الوحدات الدراسية شريطة تنمية المهارات الأساسية والمفاهيم والحفاظ على المعايير القائمة.

سمات الطالب

السمات الخاصة بالطلاب والتي اكتسبوها نتيجة لسياسات واستراتيجيات تدريس معينة لمؤسسة تعليمية ما.

كثيرا ما يشكل تطوير السمات الخاصة بالطلاب جزءا هاما من رسالة المؤسسة التعليمية. فعلى سبيل المثال، يجوز لمؤسسة تعليمية ما تبني إجراءات لضمان أن الطلاب يعتمدون على أنفسهم، وأنهم أكثر إبداعا وأفضل إدارة للأعمال الحرة، أو أكثر

فعالية عند العمل في مجموعات. ويشير هذا المصطلح عادة للمواقف، والمهارات، والعادات السلوكية أو السمات الشخصية التي ظهرت في سلوكيات الطلاب في المواقف الخارجية بدلا من نتائج التعلم الأكاديمية البحتة والتي قد تشير إلى قدراتهم بدلا من السلوك الفعلي.

استراتيجيات التدريس

الاستراتيجيات المستخدمة من قبل معلم لتطوير تعليم الطلاب.

استراتيجيات التدريس هي أساليب محددة تستخدم لتطوير تعليم الطلاب في مختلف المجالات. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات، على سبيل المثال لا الحصر، مسألة تسلسل الأسئلة لتطوير أو تطبيق مفاهيم للحالات الجديدة، وتوضيح القيمة، واستخدام النظم المتقدمة للمساعدة على حفظ واسترجاع المعلومات، ودراسات الحالة، والنمذجة و المحاكاة (حل المشكلات ضمن مجموعات)، ولعب دور معين وغير ذلك. وينبغي عدم الخلط بين هذا المصطلح و"طرق التدريس"، وهو مصطلح يستخدم لوصف شكل من أشكال تنظيم عملية التدريس أو تقديم التدريب (مثل محاضرة، أو تدريب نظري أو عملي).

القيمة المضافة

عملية إضافة القيمة (وعادة ما ينطبق على قيمة معرفة ومهارات الطلاب) نتيجة لأنشطة التعليم والتعلم لمؤسسة أو برنامج.

يمكن أن يتفاوت المستوى العام لمعرفة ومهارة الطلاب الذين يلتحقون بالبرامج تفاوتا كبيرا بين المؤسسات. وبناء عليه، يعد مفهوم "القيمة المضافة" مهماً عند النظر في مساهمةِ مؤسسةٍ تعليمية ما في تعلم الطلاب. وفي حين أنه يمثل مفهوما هاما في دراسة نوعية الأنشطة في مؤسسة ما، فإنه من الصعب أن يطبق بصورة موضوعية لأن توثيق مدى "القيمة المضافة " يعتمد على إجراءات دقيقة بشأن المعارف والمهارات المكتسبة والعوامل الحقيقية لأسباب النمو.